الباب الثاني

الفصل الأول

الغزو الأوروبي المستمر منذ القرن الثامن عشر

(ليس من الصواب أن يظن أنه يمكن أن ننشئ نهضة أو نحقق تقدما أو ننجح في تنمية وعينا القومي الصحيح إن أخطأنا التوفيق في التمكين للقيم الروحية والمثل العليا).

(تقرير المجلس القومي للفنون والآداب
والإعلام شعبة العلوم الدينية ١١/٩/ ١٩٨٢م
برياسة الشيخ عبد العزيز عيسى)

الفرع الأول

الغزو العسكري والفكري

المبحث الأول

من الاحتلال الفرنسي إلى الاحتلال البريطاني

عقدت فرنسا اتفاقية مع المماليك بمصر سنة ١٧٧٥م وعقدت إنجلترا اتفاقية معهم سنة ١٧٨٥م وأعلن علي بك الكبير استقلال مصر عن تركيا بعد ذلك وعقد اتفاقية مع روسيا ١٧٨٧م، ثم مات، فعادت لتركيا سيطرتها حتى عام ١٧٩٨ حين احتل نابليون بالجيش الفرنسي مصر فدخل القاهرة في ٢٢ يوليو [٣٢٨]. وبعد ثلاثة أيام ألف (مجلس الديوان) من علماء الأزهر. وفي أولى جلسات الديوان عرض على المجلس أمورا أربعة منها اثنان يتعلقان "بالقانون" المطبق والمحاكم التي تطبقه. وفي الجلسة ذاتها رفض مجلس الديوان أي تغيير..

ثم ثارت القاهرة وقاد ثورتها رجال الأزهر فدخل جنده المسجد الجامع، ودمرته المدافع، واستشهد بين الثوار ثلاثة عشر من شباب العلماء. وانطلق جيشه في أنحاء البلاد لإخماد المقاومة. ثم سار بجيشه إلى سورية ولما اضطرته أخبار أوربة إلى العودة إلى فرنسا ترك قيادة الجيش لأهم قواده (كليبر) ليقتله طالب من الأزهر، فحل محله قائد تزوج من مصرية وأعلن إسلامه وأصبح اسمه عبد الله مينو.

---

(٣٢٨) هذه الحملة وليدة اقتراح أوربي لم ينفذه لويس الرابع عشر ملك فرنسا، ١٦٤٣ – ١٧١٥ وبقي في أوراق الوزارة الفرنسية. ونفذه نابليون في أواخر القرن التالي. وقد حمله إلى لويس الرابع عشر الفيلسوف الألماني ليبنتز من أمير ماينز في (ألمانيا) سنة ١٦٧٣م. والاقتراح يوصي بغزو مصر بدلا من تهديد لويس الرابع عشر بغزو ألمانيا وامتدت إقامة ليبنتز في باريس أربع سنوات، ثم رجع إلى بلاده سنة ١٦٧٦م.

وجلا الجيش الفرنسي بعد نيف وثلاث سنوات سنة ١٨٠١م [٣٢٩] ومع العلماء الفرنسيين الذين كانوا مع الجيش ألفا كتاب ووثيقة عن مصر وتاريخها وآدابها، وظفر الإنجليز بحجر رشيد الذي كشف أسرار اللغة الهيروغليفية. وكان أسطولهم قد حطم أسطول نابليون في أبي قير بالإسكندرية. ورجع للأتراك سلطانهم بضع سنين انتهت باتفاق المصريين مع محمد على عقب اتفاقهم مع الحاكم التركي على ما يشبه "حقوق الإنسان" التي سبقت بإعلانها الثورة الفرنسية من سنوات.

وفي سنة ١٨٠٧م فاجأت إنجلترا مصر بأسطولها. وانتصرت مصر على الأسطول الإنجليزي في شواطئ رشيد. وعزز محمد علي سلطته، وأنشأ جيشا جديدا من المصريين سار إلى سورية ثم إلى القسطنطينية يحارب الجيش التركي. ولما قيل لإبراهيم باشا ابن محمد علي وقائد الجيش أين تقف أجاب: حيث لا أسمع لسانا عربيا. ويعتبر هذا مولدا حديثا للقومية العربية.

وتجمعت أوربة لتفقد محمد علي انتصاراتهم مصر. وعقدت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وصفي الجيش المصري والأسطول وبيعت سفائنه. ومات محمد علي سنة ١٨٤٩ وإبراهيم من قبله بعد أن تولى الحكم شهورا، وتعاقب على الحكم عباس الأول حفيد محمد علي وسعيد بن محمد علي، ثم تولى إسماعيل ابن إبراهيم. وكان من تلاميذ البعثات التي أنفذها محمد علي إلى أوربة. وخلعت دسائس إنجلترا إسماعيل عن طريق الدولة العثمانية، ثم احتلت مصر في حكم توفيق بن إسماعيل سنة ١٨٨٢م ليبقى الاحتلال ثلاثة أرباع قرن يرحض أموال مصر إلى خارجها بأيدي الأجانب، ويبيع قطنها إلى مصانع لانكشير (في إنجلترا). وانطلقت سيطرة إنجلترا في القارة الأفريقية تخلي النفوذ المصري وتحتل مكانه، وتقصر تعليم المصريين على القليل.

وفي سنة ١٩٠٤م اقتسم الفرنسيون والإنجليز الشق والغرب بما سموه الاتفاق الودي. وكانت فرنسا قد احتلت الجزائر منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر سنة ١٨٤٥م، فترك لها الإنجليز المغرب العربي لتحتل تونس سنة ١٨٨١م والمغرب سنة ١٩١٢ واحتلت إيطاليا ليبيا سنة ١٩١١م، وترك الفرنسيون للإنجليز مصر والسودان ووسط أفريقيا وشرقها، واحتلت هولندا أندونيسيا وجزر الأرخبيل سنة ١٩٠٢م، ومن قبل ذلك دخلت جيوش روسيا شبه جزيرة القرم سنة ١٨٧٧م وبسطت نفوذها على أمم آسيا الإسلامية وأدخلتها في حوزتها.

---

(٣٢٩) فلنلاحظ أن نابليون هو القائد الذي أنهى الثورة الفرنسية (وكانت لادينية) وهو أبرز أبنائها وأنه هو الذي نفذ الاقتراح الصليبي الوارد من ألمانيا.

وسبقت إنجلترا فرنسا بمشروع مد السكة الحديدية في مصر لتصل تجارتها إلى السويس في عهد الخديوي عباس الأول (١٨٥٤) ولتصل السكة الحديدية ميناء الإسكندرية بميناء السويس، حتى إذا ظفرت فرنسا بامتياز قناة السويس في عهد الخديوي محمد سعيد سنة ١٨٦٣ توقف مشروع السكة الحديدية عند القاهرة. وتبارت إنجلترا وفرنسا في شراء أسهم قناة السويس، فاشترت إنجلترا حصة مصر من الخديوي إسماعيل بثمن بخس، ولم تعد إنجلترا بحاجة إلى خطوط السكة الحديدية. ثم احتلت مصر سنة ١٨٨٢م بعد مناورات في مؤتمر بتركيا ضد مصر لينفرد الأسطول البريطاني بضرب الإسكندرية. وانهزم الجيش المصري في التل الكبير في جوار قناة السويسي بعد انتصاره على الإنجليز في جنوب الإسكندرية فانسحبوا ليستعينوا بالفرنسيين (دليسبس) فأذنوا لهم بمرور جيشهم في قناة السويس بعد مواثيق قطعها الفرنسيون للجيش المصري بعدم مرور السفن الحربية في القناة ودخل الإنجليز القاهرة في سبتمبر ١٨٨٢م.

وأجلت إنجلترا جيش مصر في السودان لتعود إلى فتحه من جديد مع مصر فتعلن اشتراكها في حكمه وتتطرق منه إلى دول وسط أفريقية.

وثارت مصر في سنة ١٩١٩م وظفرت باستقلالها ومع ذلك بقي الجيش البريطاني في مصر حتى انتهت الحرب العالمية الثانية وقامت الثورة سنة ١٩٥٢م وسلمت إنجلترا فلسطين إلى إسرائيل سنة ١٩٤٨م، لتدخل مصر في حروب أربعة مع إسرائيل في ربع قرن سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٣م.

وكرر التاريخ نفسه فوجدنا المواقع التي أحلت إنجلترا فيها إسرائيل هي المواقع الاستراتيجية في الأرض التي احتلها "الصليبيون" من تسعة قرون وكررت إنجلترا وفرنسا تاريخهما. جاءنا بجيشيهما لغزو مصر سنة ١٩٥٦م وأضافتا جيش إسرائيل.

وكررت إنجلترا نفسها بعد سنوات برفض تمويل "السد العالي" بأسوان وألبت عليه مصارف العالم حتى اضطرت مصر إلى مشاركة روسيا في إقامته.

وكررت مصر انتصارات المسلمين على الصليبيين في عهد صلاح الدين وانتصارا للقومية العربية على الأتراك في عهد محمد علي، بانتصارها على إسرائيل في العاشر من مرضان سنة ١٣٩٣ هـ السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣م.

سباق القناصل:

تولى الخديوي محمد سعيد (ابن محمد علي) بعد ابن أخيه عباس الأول سنة ١٨٥٤ وتدفقت جموع كثيفة من جنوب شبه الجزيرة الإيطالية واليونان وفرنسا والنمسا.. يقول عنهم (دي ليون) القنصل العام للولايات المتحدة في مصر بين عامي ١٨٥٣م و ١٨٦١م: (إن شوارع القاهرة والإسكندرية كانت تموج في ذلك الوقت بأخلاط غريبة من الأجانب، وكان بعضهم من ذوي السوابق وخريجي السجون جاءوا ينشدون الربح الوفير بطرق غير مشروعة).

يقول تقرير (ساباتييه) قنصل فرنسا العام في مصر سنة ١٨٥٤م: لم يكد سعيد باشا يل الحكم حتى هبطت على مصر جموع غفيرة من المغامرين قدموا إليه مشروعات خيالية لا تستند إلى منطق).

وسجل ذلك أستاذ بجامعة كولومبيا الأمريكية، قال: (كان القادمون إلى الإسكندرية مجموعة انتهازية شديدة المراس.. عديمي الإحساس، ليس عندهم شعور بالعائلة أو الأصل أو احترام الشخصية أو القيم..).

وفي كتاب (قناة السويس) للدكتور عبد العزيز محمد الشناوي يستخلص المؤلف حقائق منها: (أولا) كان الأجانب يجدون تأييدا سافرا من قناصل دولهم في انتهاج هذا الأسلوب غير الأخلاقي.

ثانيا: كان القنصل يقتسم الأرباح مع الأجنبي الذي اختصم الحكومة المصرية..

ويضرب المؤرخ الأمثال، ثم ينقل شهادة قنصل فرنسا في شأن قنصل آخر معين فيقول: (وحدد القنصل مهلة عشرين يوما إذا لم تدفع الحكومة خلالها التعويض المناسب فإن القنصل العام يقطع العلاقات مع الحكومة المصرية، وينزل علم دولته من دار القنصلية.. ونفذ تهديده. وقبلت الحكومة المصرية أن تدفع ثمانية آلاف ريال بعد مناقشات حادة. وفي اليوم التالي لدفع التعويض أعيدت العلاقات، ورفع العلم.. على دار القنصلية، وحيته مدافع المدينة (الإسكندرية) بإطلاق إحدى وعشرين طلقة) الدكتور محمود مصطفى حلمي – رسالة دكتوراه لكلية الآداب جامعة القاهرة.

ويصف تقرير القنصل العام لفرنسا إلى حكومته في ١٢ مارس ١٨٥٢م تصرف ذلك القنصل بقوله: (إن التشدد الذي أبداه يرجع إلى مشاركته لصاحب المخبز في التعويض) ويضيف المؤلف عما سماه "وباء التعويضات" حادثة مشهورة في تاريخ مصر الحديثة في الحقبة

التي يؤرخ لها، تعرف "بحادثة النافذة" وتتلخص في أن الخديوي سعيد استقبل في قصر رأس التين بالإسكندرية أحد القناصل العامين، وكان الوقت صيفا، وجميع النوافذ مفتوحة، يدخل منها هواء البحر، وكان القنصل جالسا أمام سعيد واضعا قبعته على فخذيه، وعطس القنص، ولم تمض بضع دقائق حتى عطس ثانية فثالثة، فقال له الخديوي: (البس القبعة يا عزيزي القنصل) وأعاد عليه هذه الجملة، وقال: (إذا أصيب هذا السيد ببرد فسوف يكلفني ذلك عشرة آلاف جنيه إنجليزي أدفعها بصفة تعويض).

ويذكر المستشار (كرابتيس) هذه الحادثة في كتابه (إسماعيل المفترى عليه) فيقول: (ويذكر قنصل بريطانيا في مصر في تقرير مؤرخ ١٥ أبريل ١٨٦١م فورات الغضب الذي كان ينتاب الخديوي سعيد كلما تجاوز قناصل فرنسا المدى في مطالبهم الفاحشة وقوله أمام أفراد أسرته: "لقد اتفق جميع قناصل فرنسا على اغتيال الحكومة المصرية، وتقديم أموالها قربانا للأجانب".

***

في هذا الجو الخنانق أنشأ "نوبار" الوزير الأرمني للخديوي إسماعيل "المحاكم المختلطة" لتجعل نزح أموال مصر وإهدار سيادتها عملا مشروعا دون حاجة إلى تدخل الدول.

وكان واحدا من أنصار الامتيازات الأجنبية. رأس في مصر وزارة فيها فرنسي وإنجليزي، وثار عليه الضباط وأهانوه وضربوه ثم ولى الوزارة مرات وكان يقول إني لا أترك مصر إلا مع آخر جندي بريطاني.

بدأ مفاوضاته مع فرنسا لإنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٦٠م وهي السنة التي أنزلت فيها فرنسا جيشها في لبنان بحجة الدفاع عن "الموازنة".

وستقرأ خطبة الفيلسوف الفرنسي أرنست رينان بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٨٦٢ في حفل افتتاح "الكوليج دفرانس" فتقرأ أقبح أقوال المتعصبين ضد الإسلام قال: (في هذا الوقت المناسب، الشرط الأساسي للتمكين للحضارة الأوربية من الانتشار هو تدمير كل ما له علاقة بالسامية الحقة بتدمير سلطة الإسلام الثيوقراطية، لأن الإسلام لا يستطيع البقاء إلا كدين رسمي. وعندما يختزل إلى دين حر وفردي فإنه سينقرض.. الإسلام هو النفي الكامل لأوربا. الإسلام هو التعصب. هو احتقار العلم. القضاء على المجتمع المدني. إنه سذاجة الفكر السامي المرعبة).

في هذا المحيط من التعصب كان نوبار يلتمس المجئ إلى مصر بالقوانين الفرنسية وبالمحاكم المختلطة.

المحاكم المختلطة والغزو البريطاني أداتان لتدويل مصر:

أفصح نابليون بعد دخوله القاهرة عن قصده من تغيير الشريعة وأفصح نوبار عن تحقيق هذا الغرض بالفعل إذ أقام المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥م.

ثم أفصح المستشار الإنجليزي لوزير العدل المصري (شلدون إيموس) عن الغرض من إنشائها، فقال: (إن مصر – لأسباب كثيرة – ذات طابع دولي بحكم وجودها في ملتقى

الشرق والغرب، فمنذ فقدت أوربا لغتها اللاتينية لم تتح لها فرصة القيام بعمل مشترك، وطالما قلت لنفسي إن المحاكم المختلطة – بعد الكنيسة – أنجح مؤسسة دولية في التاريخ).

ولما اختار الفترة اللاحقة لفقد اللغة اللاتينية (في القرون بعد الثاني عشر) كان يضيف فترة حديثة بعد الحروب الصليبية لإبادة المسلمين في بلداتهم.

ولما أجاء المحاكم المختلطة بعد الكنيسة كان يعلن الغرض الديني لهذه المحاكم – وهو السيطرة على المسلمين.

وترجمت القوانين الفرنسية في هذه المحاكم فصارت – بين يوم وليلة – قانونا للمحاكم الوطنية بدلا من قانونها الأصلي، وهو الشريعة الإسلامية، وأصبح تغيير المجتمع حقيقة قانونية.

والذين طبقوا قوانين المحاكم المختلطة كنقابة المحامين المختلطة يعالنون العالم بدور المحاكم المختلطة في تدويل مصر! مع الحفاظ على الدين المسيحي إذ جاء على لسان نقيبها في العيد الذهبي لهذه المحاكم: (إن الامتيازات الأجنبية معاهدة بين الشرق والغرب تهب أبناء الغرب وضعا قانونيا – خارج الدين المسيحي – للاحتفاظ بأوضاعهم الخاصة وبالطابع الدولي لمصر).

فلا تعجب إذا وجدت الملكية العقارية للمصريين – بين أرض زراعية أو مبنية – في الثلاثينات من هذا القرن مهددة بالانتقال إلى المرابين الأوروبيين والمصارف الربوية في مزادات هذه المحاكم المختلطة، لولا مبادرة الحكومة بإنشاء شركة ومصرف لمنع خطر هذه المزادات! أو إذا وجدت التجارة مع الخارج كلها في أيدي الأجانب حتى عام ١٩٢٥م! أو كان نوبار يسمي

هذه المحاكم محاكم الإصلاح (لحساب أوروبة)!! ويجاريه صديقه ديلسبس في تسمية قناة السويس قناة الإصلاح لحساب كل العالم ما عدا مصر!

ولا تعجب إذا جعلت إنجلترا بقاء هذه المحاكم مبررا للاحتلال البريطاني الدائم.

ولولا ثورة مصر في عام سنة ١٩١٩م لبقي المصريون في بلادهم غرباء، ولولا ثورتها سنة ١٩٥٢م لما أمكن جلاء جيش إنجلترا من ضفاف قناة السويس.

***

وربما صلحت في وصف المجتمع في عصر الاحتلال كلمات عبرنا بها في كتابنا (الإمام محمد عبده) عما آل إليه الأمر بعد دخول الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢م.

(لقد أجاءت الحملة الفرنسية سنة "١٧٩٨ – ١٨٠١م" من ضباطها وعلمائها نساءهم لتشكيل مجتمع أوروبي.. ثم عاجلت نابليون مقادير أوروبا فرحل.

ثم ولى محمد علي ضباط نابليون المسرحين قيادات جيشه، وفتح "بنوه" نوافذ مصر واسعة لأصحاب الامتيازات، فتوسعت تجاراتهم، فتقاطروا على الأرض الطيبة وفي حواشيهم دواعي الفتنة من شواطئ البحر الأبيض وجزر.

وأخيرا أقبل الجيش البريطاني سنة ١٨٨٢م بالفساد الأشد..

كان التاريخ الهجري هو التاريخ، فوضع بجواره التاريخ الميلادي، ثم رفع التاريخ الهجري!! وكان الميقات عربيا فصار أفرنجيا!! واهتمت الحكومة بالآثار الفرعونية فنزحها الأجانب.

وطبقت القوانين الفرنسية على المصريين في محاكمهم فلم تقدر على جعلهم فرنسيين ولم تتركهم على حالهم، فصاروا كالغرباء لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء.

وأعطى المستعمرون الفرنجة والمتفرنجون العرب معنى مرذولا لما قاله الخديوي إسماعيل: (نحن لم نعد من أفريقية، نحن من أوروبا) فغزا الخمارون اليونانيون، والمرابون اليهود، أقصى الأرض في الدلتا والصعيد، وتبحبحوا في الريف وعواصمه تحت أعلام المحاكم المختلطة، فارتهنوا الملكية العقارية، وخالطوا الأسر المصرية، وباعوها شهواتها.

وتكاثرت المسارح والملاهي، وتناثرت الخمارات على قوارع الطرقات، وألف أصحاب الثقافة والجاه تبديد أوقاتهم على الأرصفة، وأحل الميسر في النوادي العامة وعلى مستوى الأمة تحت اسم اليانصيب!!

وفعل التقليد أفاعليه، فخلع رجال ونساء ثوب الحياء، وأمسك الكبراء بأذيال الغزاة الطويلة، ولبس الآخرون أزياءهم القصيرة أو المثيرة، وتعرى بعض على الشواطئ وكثيرون في المراقص، وفتحت للرقص مدارس، واستوردت البيوت الناعمة مربيان من أوروبا لبنيهم وبناتهم!!

وأقيمت الحفلات الراقصة في قصر الخديوي، ووصفها ووصف الخمر شاعر البلاد بدم بارد وضمير جامد..

والشعراء يتبعهم الغاوون، والناس على دين ملوكهم.. وتعاجم بعض في بيوتهم وفي معاملاتهم، وتكلموا الفرنسية والإنجليزية، وقد تعلموها في مدارس التبشير، وأصبح اللحن ظرافة، والركاكة طرافة، وباهت الأجنبيات بأثواب تشف وتصف وتكشف المفاتن صواحب الحبرات والبراقع، وأصبح وجه المجتمع كصندوق الدنيا..).

وفي هذه البيئة التي لا يعاقب قانونها على الزنا أو الخمر فتح الاحتلال البريطاني المواخير لجنده، ودخلها أهل البلاد من بعده، وشاعت الخبائث بتعاقب الأحداث من إعلان الحماية البريطانية، إلى تسخير المصريين في الجيش البريطاني، وتمكين الجيوش في الحرب العالمية الأولى من خيرات البلاد، كل أولئك مع اعتبار كل أجنبي في مصر صاحب امتياز، حتى سميت المحاكم المصرية "المحاكم الأهلية" لتكون المحاكم المختلطة أيضا "محاكم مصرية".

وقامت الثورة سنة ١٩١٩م وظفرت مصر، ١٩٢٢م باستقلال مقيد بتحفظات للجيش البريطاني وللمحاكم المختلطة، وقناة السويس، والأقليات الأوربية في البلاد.

وراوغ الإنجليز في مفاوضات استمرت ثلاثين عاما حتى كانت ثورة ١٩٥٢م بعد حرب فلسطين ١٩٤٨م، وأتبعتها إنجلترا بشن الحرب مع فرنسا وإسرائيل ١٩٥٦م على مصر ثم أتبعتها إسرائيل ١٩٦٧م، ثم انتصرت مصر في ١٩٧٣م وتعالى هتاف المنتصرين الله أكبر الله أكبر.

وأنفقت مصر الأموال على هذه الحروب للتسليح بعد التسليح مثنى وثلاث ورباع في ربع قرن.

واستمرت تقاليد أوروبة في التدفق، وعملت الشرائع المستوردة من أوروبة عملها في ضبط النشاط الاجتماعي والاقتصادي والإداري على إيقاع أوربي أو دولي مختلط، فألبست المجتمع لباسا لم يلبسه منذ فتح الله على مصر بالإسلام. أما إثارة الفتنة الطائفية فقد حاولها الإنجليز بما سموه المؤتمر القبطي، ورد المسلمون بالمؤتمر المصري في فاتحة القرن الحالي، وفيه أجمع المصريون على إخماد الفتنة، وأعلنت ثورة ١٩١٩م أن الدين لله، وأن الوطن للجميع.

وانفتح الطريق إلى مزيد من تأثير الفساد من أوربة، بلغ أشده حتى قلنا في وصفه [٣٣٠]: (والذي يرجع البصر إلى حياة كثرة الشعوب العربية يجد الناس يتبايعون ويتعاملون معاملات أوربية، ويعاقبون عقوبات أوروبية، ومهما كانت بياعاتهم وعقوباتهم أوروبية فلن يصيروا أوروبيين، بل هم يصبحون صورا مهزوزة للذين يقلدونهم، وينسلخون من الجماعة التي نشئوا على قواعدها إلى جماعة هم ذيول فيها، وهذا بعض ما عناه المشرعون في ذلك الزمان).

يقول د. شفيق شحاتة في كتابه (الاتجاهات التشريعية) – وهو عالم مسيحي – (والبلاد العربية يحكمها قانون منبعث من صميم عقيدتها، ويتمثل في الشريعة الإسلامية، والشريعة الإسلامية ظلت مطبقة تطبيقا شاملا لمختلف نواحي الحياة العربية، وذلك على مدى قرون طويلة، فإذا أردنا الرجوع بالبلاد العربية إلى مقوماتها الأصلية تعين علينا الرجوع إلى هذا الينبوع لنغترف منه أنظمة تتفق وحاجات العصر ويقول: (عند نشأة المحاكم الوطنية في سنة ١٨٨٣م صدرت مجموعتان جنائيتان منقولتان في الجملة من المجموعتين المختلطتين، على أن التقنين المصري وكذا التقنين العثماني الصادر في سنة ١٨٥٨م قد تضمنا في الجملة قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٠م وإن كان أثر الشريعة لا يزال ملموسا، فالمادة الأولى من كل من التقنينين المصري والعثماني تكشف عن حرص المشرع على عدم مخالفة الشريعة.. ولما كان القانون الجنائي المصري الصادر بمناسبة الإصلاح القضائي، يقصد بذلك إنشاء المحاكم المختلطة ذاتها، فقد أطلقوا عليها اسم – محاكم الإصلاح – وقد استحدثت عقوبات وإجراءات للتحقيق غريبة عن البلاد)..

(والآن وقد استيقظت الأمة العربية على صورة ملحوظة في مختلف نواحي النشاط استشعر العرب في مختلف بلادهم الحاجة إلى وضع قانون عربي أصيل يستمد جذوره من صميم الوطن العربي وينتظم بين دفتيه مختلف نواحي الحياة في المجتمع.

---

(٣٣٠) بحث نحو تقنين جنائي من الفقه الإسلامي: مجلة هيئة قضايا الدولة السنة الثامنة عشرة.

(والأثر الأول لمثل هذا القانون هو محو الازدواج القائم في البلاد العربية.. والأمل أن تتوحد المصادر في جميع فروع القانون، بحيث يصبح القانون كله عربيا في نشأته كما هو عربي في تطبيقه.. بحيث لا يكون هناك قطع بين ماضينا وحاضرنا، ولا بينهما وبين العالم الذي نعيش فيه).

المبحث الثاني

هموم ينفثها الاحتلال البريطاني

في كتاب (السنهوري من أوراقه الشخصية) "مذكرات" كتبها وهو مبعث من مدرسة القضاء الشرعي إلى فرنسا طالبا لشهادة الدكتوراه بعد أربعين عاما من الاحتلال البريطاني ومحاولات تدويل مصر:

الأولى: في ٣١/ ١٠/ ١٩٢٣م: (الجماعات الشرقية في مصر فريقان: فريق يتمسك بالماضي الإسلامي تمسكا أعمى، فيجلب لذلك عداوة العالم المتمدين، ويضحي بالأقليات الدينية النشطة في الشرق الأدنى، فتلجأ إلى أوروبا طمعا في حمايتها.

وفريق يريد أن يقطع حبل الماضي فلا يعود إليه، وعند ذلك يتمكن من إدخال المدنية الأوروبية.

والثانية: في التاريخ ذاته: (مصر تخسر كثيرا – على ما أعتقد – إذا انصرفت بعد استقلالها إلى تقليد الأوربيين تقليدا تاما، ونسيت أنها من أهم الدول الشرقية، وغير هذا إنها في حاجة إلى نهضة علمية، وخاصة إلى إحياء الشريعة الإسلامية وبث روح العصر فيها، وكل مصري متعلم ينظر إلى تقاليدنا القومية وتاريخنا ومدنيتنا القديمة بغير تقدير كاف يكون إما مخطئا أو يائسا، ولا نستفيد من الخطأ ولا من اليأس).

والثالثة: في ١/٢٨/ ١٩٢٤م: (يمتاز الإسلام – على ما أعتقد – بأن المسلمين استطاعوا أن يبنوا مدنية زاهرة مع محافظتهم على حقائق الإسلام – أما المسيحيون فلم يستطيعوا أن يتمدنوا إلا عندما تركوا الدين المسيحي بالفعل).

والرابعة: في ٧/ ٨/ ١٩٢٤م: (الأمة الضعيفة مولعة بتقليد الأمة القوية التي تحتك بها – كما قال ابن خلدون – ولكن ما كان تقليد الفضيلة أصعب من تقليد الرذيلة كان أول ما تأخذه الأمة الضعيفة الرذائل التي يسهل تقليدها).

ولما احتفظ الإنجليز في إعلان استقلال مصر سنة ١٩٢٢م بتحفظ على الأقليات اعتبرنا المقصود أقليات أجنبية، أما أقباط مصر فلهم نصيبهم المسلم في وطنهم مصر، ويدل على هذا نص الدستور المصري سنة ١٩٧١م مكررا للوضع في دستور سنة ١٩٢٣م: (السيادة

للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية [٣٣١] على الوجه المبين في الدستور).

وكان أساطين لجنة دستور ١٩٢٣م من مدرسة الإمام محمد عبده.

ففي عام ١٨٨٧م كان الإمام محمد عبده في منفاه ببيروت، وأرسل دفاعا عن الأقباط إلى (سعد زغلول) لينشر في الصحف فنشره، وفيه: (وعندنا أن التحامل على شخص بعينه لا ينبغي أن يتخذ ذريعة للطعن على طائفة أو أمة، فإن ذلك اعتداء على غير معتد، أو كما يقال: جهاد في غير عدو، يثير الساكن، وينطق الساكت، ويؤلب القلوب المتفرقة.

وقد أظهرت طائفة الأقباط في مصر بحسن سيرتها مع المسلمين من مواطنيها ما أهلها لوجوب المحافظة على وصية النبي صلى الله عليه وسلم وقد عهد إلى أصحابه إذا فتحوا مصر أن يستوصوا بأهلها – قبطها – خيرا. وقد كان حسن حال الأقباط مظهرا لصدق تنبئه – صلى الله عليه وسلم – فلا ينبغي لمبتغي الحق أن يمس شأنهم بالعنوان العام.. ويجب أن يكون النقد خاصا بالعمل الذي ظهر فيه الخلل [٣٣٢]).

وكان بطرس غالي (الجد) وكيلا لوزارة العدل هو الذي تسبب في ذلك النقد.

ولما أنشأ الشيخ عام ١٨٩٢ وصحبه الذين قاموا بعد وفاته بثورة سنة ١٩١٩م، الجمعية الخيرية الإسلامية قرأنا في تقارير السنوات الأولى بين المتبرعين لها أسماء متبرعين أقباط ويهود، ويدركون صدق ما كتبه في ١٥ مايو ١٨٨٤م في جريدة العروة الوثقى التي أصدرها وشيخه جمال الدين الأفغاني في باريس.

(لا يظن أحد من الناس أن جريدتنا هذه بتخصيصها المسلمين بالذكر أحيانا ومدافعتها عن حقوقهم نقصد الشقاق بينهم وبين من يجاورهم في أوطانهم، ويتفق معهم في مصالح بلادهم ويشاركهم في المنافع أجيال طويلة، فليس هذا شأننا، ولا تسمح به شريعتنا).

---

(٣٣١) بين المسلمين وغير المسلمين.

(٣٣٢) الإمام محمد عبده للمؤلف، طبعة دار المعارف ص ٤٥.

الفرع الثاني

الدور المجيد للأزهر

المبحث الأول

في مقاومة الغزو العسكري والفكري (٣٣٣)

---

(٣٣٣) وضع جوهر الصقلي أساس مدينة القاهرة سنة ٣٥٨ هجرية، وأساس الأزهر سنة ٣٥٩ هـ وتمت عمارته في رمضان سنة ٣٦١ هجرية/ ٦٧٢م، فسمي "جامع القاهرة" ثم انفرد باسم "الجامع الأزهر" أما اسم العاصمة القديمة الفسطاط فأصبح مصر ثم صارتا بلدة واحدة تدعى مصر القاهرة ثم القاهرة. وكان بها عندما زارها ابن حوقل في القرن الرابع دور من سبع طبقات، يسكن الواحدة منها مائتان من الناس، أي: تصلح الدار الواحدة لسكنى ألف وأربعمائة إنسان!! وفيها البيمارستان، والحمامات الفسيحة، والأسواق المسقوفة التي نقلتها منها عواصم العالم.

وفتح الأزهر أبوابه للصلاة فلم تمض أعوام أربعة حتى صار مدرسة جامعة، درس فيه علي بن النعمان مختصر أبيه في فقه الشيعة لجمع حافل من العلماء والكبراء، وأثبتت أسماء الحضور فكانت أول حلقة في الجامع الأزهر، وأول درس يقيد فيه أسماء الحضور. وبعد سنوات استأذن العزيز بالله وزيره يعقوب بن كلس – في أن يعين للتدريس فيه سبعة وثلاثين فقيها لهم رئيس، ولهم دار للسكنى، ويجري عليهم أوقاف بأرزاق حسنة، وتخلع عليهم الخلع في عيد الفطر، إلى جوار أعطيات للأساتذة، والطلاب، وبغلات يحملون عليها تشريفا لهم.

ومن أشهر الأوقاف على دور العلم وقفية الحاكم بأمر الله سنة ٤٠٠ هجرية (في أوائل القرن الحادي عشر الميلادي) بل أصبح للأزهر "شخصية قانونية مستقلة" إذ قرر السلطان برقوق سنة ٩٧٢ هجرية أن يرث تلاميذه الوظائف فيه إذا لم يكن للأساتذة ورثة.

ثم ظهر منافس عتيد عندما أنشأ الحاكم بأمر الله (٣٨٢ – ٤١١ هجرية) جامعة دار الحكمة.

وتقاسمت الجامعتان التدريس، فالأزهر للعلوم الدينية والقراءات، ومجلس قاضي القضاة، ومركز المحتسب العام، وفي دار الحكمة اللغة والرياضيات والمنطق والفلسفة، ثم ذهبت دولة الفاطميين وبقي الأزهر.

واختص الأزهر بتدريس فقه الشريعة، وظلت للمالكية والشافعية حلقاتهم بالجامع العتيق جامع عمرو، ثم صار الأزهر مدرسة لجميع المذاهب، وقصده الغرباء من كل حدب وصوب، وألقى فيه العلماء العظماء من

أثر هذا المسجد الجامع في الإسلام عظيم بما حفظه لأهل الإسلام، وهو: القرآن والسنة، واللغة العربية، وروح المقاومة على مدى ألف عام. وما يزال أظهر مصابيح الحضارة في مصر المعاصرة. كان تلاميذه في سنة ١٩٨١م ٣٠.٩٧٤ وهم في سنة ١٩٩٣م ٩٧١.١٥٤ أي نحو مليون. ومبعوثوه الممثلون له إلى أمم أوربة وأمريكا الشمالية والجنوبية وأفريقية وآسيا كانوا سنة ١٩٨١م ٤٣٥ أصبحوا ٧٤١ سنة ١٩٩٣م وهم دائما في ازدياد، وقد انضافت إلى الكليات فيه كلية للقرآن وعلومه الخاصة.

ولما بزغ نجم صلاح الدين استأنف الأزهر جهاده العلمي في حفظ القرآن الكريم والسنة وفقه المذاهب الأربعة، وعلوم اللغة العربية والتاريخ والفلك والطب، ومنه كان وقود الثورات على العدو، وملتقى آمال الأمة الإسلامية في نوازلها. سقط علماؤه شهداء في مقاومة نابليون وقتل تلاميذه خليفة نابليون. وكان لعلمائه أعلى الأصوات في ثورة ١٩١٩ بل كان زعيمها رجلا نتجه الأزهر.

وسنختار نسقا واحدا من أنساقه يترامى نشاطه إلى أبعد الحدود على مدى القرنين الأخيرين ونستفتح يقول السيد رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك في الاحتفال بعيد العلم يوم ٢٥ مايو ١٩٩٥م.

(من الأزهر الشريف، منارة الثقافة والتنوير، انطلقت دعوة شيوخه وعلمائه بأن بلادنا لابد وأن تتغير وأن يتجدد بها من المعارف ما ليس فيها فغرسوا بذلك فكرة التعاون والتجديد كأول تعبير عن التطلع لمستقبل أفضل.

سار على نفس الطريق أحد الأبناء العظام للأزهر الشريف والحضارة الغربية في آن واحد هو الشيخ رفاعة الطهطاوي صاحب مشروع النهضة الوطنية المصرية، وظلت قضية التنوير والتحديث تنمو وتزدهر على أيدي قاسم أمين والشيخ علي يوسف وعبد الله النديم والإمام محمد عبده وعلي مبارك وطه حسين).

الأمة الإسلامية دروسهم طوال القرون الماضية كالبغدادي – عبد اللطيف – وابن خلدون – وكان ابن الهيثم يجلس على بابه، وابن النفيس وابن خلدون يدرسان في مدارسه.

ولما عفت معاهد بغداد وقرطبة أقبل عليه المسلمون من مشارق الأرض ومغاربها، فكان ملاذا للشعب وللدولة وللأمة، حتى إذا كان الاحتلال العثماني سنة ٩٢١ هجرية/ ١٥١٧م بقي الأزهر يحمل المشعل في علوم الدين والدنيا ويتوافد عليه الملوك والأمراء ورؤساء الدول من خرجيه ومن غيرهم ومن عظماء العلماء في الشرق والغرب ممثلا روح مصر بين قارات العالم ومواقفها من رسالات السماء واقتدارها على التطوير.

وفيما يلي بعد بيان في هذا الشأن:

١ – الشيخ رفاعة رافع:

عزم محمد علي إرسال بعوثه إلى أوروبة فطلب عالما يؤم المبعوثين، فرشح الأزهر الشيخ رفاعة رافع، فتلاقت بين يديه ثقافة مصر مع النهضة التي نهضتها أوروبة، ولا جرم أن تاريخ الشرق لا يدين لواحد قدر ما يدين لرفاعة رافع بالتأثير العلمي في القرن الميلادي التاسع عشر، سواء في التعليم العام الذي أخذت به مصر عن أوربة أو في التعليم الأزهري الألفي العمر.

تولى رفاعة من عهد محمد علي حتى عهد الخديوي إسماعيل وظائف رفيعة بالدولة، ونبه الأمة على التعليم الأوروبي، وقيل: إن تلاميذ مدرسته ترجموا ألف كتاب منها القانون المدني الفرنسي الذي حكم شعوب أوربا ودولا سواها، وهو مدير "مدرسة الألسن" ومنها مدرسة الحقوق.

وهو على الجملة أب للنهضة العلمية في مصر والشرق العربي، أما الأزهر فيدين له بأمرين:

الأول: نداؤه العلماء الأزهريين لتدريس العلوم العصرية مع العلوم الشرعية واللغة والتاريخ والتراث.

والثاني: أن أكبر الأئمة المسلمين تأثيرا في النهضة العلمية والدينية، في البلاد العربية والإسلامية كان محمد عبده وهو مدين لرفاعة بك رافع ومكتبته والمثل الرفيع من شخصيته ومسيرته.

والإصلاح العلمي والاجتماعي الذي بدأه محمد عبده في الأزهر من أواخر القرن الماضي بلغ ذروته في الستينات من القرن الحالي بإنشاء جامعة الأزهر، وما هو إلا اتجاه إلى تطوير الأزهر كما شاء رفاعة رافع ومحمد عبده.

وحسب محمد عبده مجدا سياسيا ما صنعه في حياته مع الإنجليز والخديوي عباس، وما قدمه للعالم من زعماء مصر وبوجه خاص سعد زغلول وقاسم أمين، وكان يعتبر سعدا ابنا له، وسعد هو الذي أنشأ مدرسة القضاء الشرعي لتطبيق الشريعة خير تطبيق لحماية الأسرة، تنفيذا

لقانونين أعد مشروعهما محمد عبده، واستصدر أحدهما "سعد زغلول" وهو وزير للعدل، أما القانون الثاني فقد شغل مصر حتى صدر على دفعات استغرقت النصف الأول من هذا القرن.

لم ينس رفاعة بك دور الأزهر في العالم الإسلامي كله، بل كتب يستحثه ويذكر بعلوم الفقه واللغة، وأضاف: (إن هذا وحده لا يفي للوطن بقضاء الوطر، والكامل يقبل الكمال، كما هو متعارف عليه عند أهل النظر، ومدار سلوك جادة الرشاد والإصابة منوط – بعد ولي الأمر – بهذه العصابة، التي كان ينبغي أن تضيف إلى ما يجب عليها من نشر السنة والشريعة، ورفع أعلام الشريعة المنيفة معرفة سائر العلوم البشرية المدنية من كل ما يحمد على تعلمه وتعليمه هذه الأمة المحمدية).

وفي عام ١٨٧٣م توفي الرائد العظيم بعد إذ أنشئت في مصر وفقا لدعوته أول مدرسة لتعليم البنات، وخلف مجلة تدعو للنهضة رأس تحريرها ابنه علي رفاعة رافع باشا وكيل نظارة التعليم.

كما خلف مكتبة فيها من علوم العالم ما يغني عن سواها، وفيها كان الإمام محمد عبده، يبيت عندما كان يختفي من الشرطة، وهو منفي من القاهرة سنة ١٨٧٨م، وفي بيت علي رفاعة باشا كان يبيت أحيانا، كما كانت فيها المرحلة الأولى لاطلاعه على علوم العالم الغربي في أوربة.

٢ – الزعيم أحمد عرابي:

زعيم الثورة سنة ١٨٨٢م وقائد الجيش الذي حارب الإنجليز عند احتلال مصر سنة ١٨٨٢م، تتلمذ في الأزهر أعواما أربعة، هي حصيلته من العلوم الدينية، ومنها بلاغته العربية في جنده، وإيمانه بوطنه، ودفاعه عن دينه ودولته، وأثر هذا ظاهر في حياته، وبه تأهل للصدارة في الجيش، وتولى قيادته ووزارة الحربية في وزارة محمود سامي البارودي باشا، ولما انحاز الخديوي توفيق للأسطول الإنجليزي وأمر بوقف القتال حارب عرابي العدو على رغم الخديو وأيدته الأمة وانتصر على الجيش البريطاني في المعارك بمحافظة البحيرة، فأقلع الأسطول البريطاني إلى بورسعيد. وتواطأ ديليسبس "رئيس شركة قناة السويس" مع الإنجليز، وصرح لسفنهم بالإبحار في القناة، وفوجئ الجيش المصري بمعركة التل الكبير، وبلغ الإنجليز القاهرة في الغداة، وحوكم عرابي والقواد الكبار معه، ومعهم الشيخ محمد عبده، فصدر حكم بنفيهم المؤبد ونفي الإمام محمد عبده وبعض العلماء والضباط سنوات.

٣ – الإمام محمد عبده

جهاد الإمام محمد عبده في تطوير الأزهر بعض جهاده من أجل الإسلام والمسلمين وتحرير الفكر، وتحرير البلاد من الغزو العسكري والفكري، وإعلاء شأن اللغة العربية وتحرير المرأة.

وهو أكبر تلاميذ جمال الدين الأفغاني وأعظمهم أثرا في نهضة العالم الإسلامي.

أجمع عليه نصحاء رئيس الوزراء إذ استشارهم – منفردين – في عالم أزهري ينهض بالوقائع المصرية – (الجريدة الرسمية) – وضم محمد عبده إليه سعد زغلول، وإبراهيم الهلباوي، من تلامذة جمال الدين، فترك الرجلان الدراسة في الأزهر إلى الوقائع المصرية، وفيها كتب سعد في الحرية والعدل، كما عرف الهلباوي العمل القضائي [٣٣٤] فكان أول نقيب للمحامين.

ولما خاصم سعد زغلول أباظة باشا ووراءه خديوي مصر كان الهلباوي أول نقباء المحامين محامي سعد.

وقد تغيرت لغة الصحافة كلها في مدة رئاسة محمد عبده للوقائع، كما أفادت الحكومة في الإدارة والقضاء من نقد صحيفة الوقائع [٣٣٥]، فالشيخ بحق إمام الصحافة المصرية.

وقد حرص سعد – وهو وزير – على حرية الصحافة، ومن أجلها كانت معاركه في مجلس الوزراء ابتداء من سنة ١٩٠٦م حتى استقال من الوزارة سنة ١٩١٢م عند إجراء التحقيق مع الزعيم محمد فريد. وتعلم محمد عبده الفرنسية – وهو قاض – ليلم بالثقافة العالمية، كما اختير للتدريس في مدرستي الألسن، ودار العلوم، ولكل منهما دوره في نهضة الأمة العربية، كما نشر الكتب وطبعها مثلما فعل رفاعة بك.

ولا ريب في أن أبرز الآثار العلمية هو إصلاح الأزهر وإدخال العلوم العصرية فيه، والروح التي ورثها عنه زعماء القرن العشرين وأشاعوها في الأمة لتشعل الثورة الكبرى سنة ١٩١٩م والبدء بإصلاح قوانين الأسرة وتفسيره للقرآن.

---

(٣٣٤) كانت لغة "الوقائع" تركية، فجعلها محمد عبده عربية، وفرض على الصحف لغة صحيحة راقية، وفتح فصلا ليليا للصحفيين الذين لا يجيدون اللغة العربية، فصلح لسان الصحف وكانت أقرب إلى لغة الجمور.

(٣٣٥) راجع كتابنا "الإمام محمد عبده – طبعة دار المعارف".

رجع من منفاه فجعل إصلاح الأزهر همه، وترقى في وظيفة المستشار، فصار عضو اليسار في دائرة يرأسها سعد زغلول، وتقدم للخديوي عباس حلمي، وكان قد ولي بعد أبيه، بوجوه إصلاح الأزهر فقبل أن يؤلف مجلس إدارة للأزهر عضوه المنتدب محمد عبده، فجدد المناهج – ما وسعه – وزاد المرتبات، وعين طبيبا للأزهر، وبدأ في تفسيره الشهير للقرآن الكريم، ثم قبل وظيفة المفتي مع قلة مرتبها عن مرتب المستشار، وهناك فتح الطريق للتقدم والتطوير، وعلق على أحكام القضاء تعليقات معلمة لعظمائه، ومنها ما اتفق مع حكم لمحكمة النقض في الثلاثينيات من القرن الحالي بوجوب استمرار سبق الإصرار حتى ارتكاب الجريمة.

وانتدبته الحكومة وهو مستشار ليقدم تقريرا عن المحاكم الشرعية، وهو التقرير الذي أنتج الإصلاحات القضائية والتشريعية في قوانين الأسرة في القرن العشرين، وفي هذا التقرير نادى الشيخ بتقنين الشريعة.

وأنشأ – وهو قاض مع صحبه – الجمعية الخيرية الإسلامية سنة ١٨٩٢م فصنعت الكثير للمواطنين من يتامى الحروب التي دخلها الجيش المصري في السودان بأمر الإنجليز. وفي الجمعية الخيرية الإسلامية صنع محمد عبده لبلاده الصنيع العظيم في القرن العشرين، وهو تكوين مدرسة سياسية في صدارتها سعد زغلول وقاسم أمين ثم جيل عدلي يكن وعبد الخالق ثروت وحسين رشدي الذين فاوضوا الإنجليز، وطلعت حرب، ثم أنشأت الجمعية مدارس نموذجية للتعليم العام وتعليم الدين معا وجعلت الإشراف عليه لحسن باشا عاصم ثم لواحد من عظماء القرن الحالي وهو أب من آباء الاستقلال في سنة ١٩٢٢م نعني رئيس الوزراء ثروت باشا وقد بقي مشرفا حتى لاقى ربه.

وبجهود هؤلاء نشأ رأي عام يقاوم العدو المحتل، يقوده رجال الجمعية الخيرية، حتى إذا انتهت الحرب العالمية الأولى كان وفد الأمة لطلب الاستقلال في ١٣ نوفمبر ١٩١٨م مؤلفا من أعضاء ثلاثة هم أعضاء في الجمعية الخيرية الإسلامية (سعد زغلول – عبد العزيز فهمي – علي شعراوي).

٤ – الزعيم سعد زغلول (١٩٢٧):

كان اصغر تلاميذ جمال الدين الأفغاني، ترك دراسته بالأزهر ليعمل مع الشيخ محمد عبده كاتبا في الوقائع المصرية وكان يخاطب محمد عبده بقوله (مولاي الأفضل ووالدي الأكمل).

سجنه الإنجليز بعد احتلال مصر وهو محام مبتدئ، ثم بلغ في عمله بالمحاماة القمة[٣٣٦] واختارته الحكومة مستشارا في الاستئناف فدرس القانون في فرنسا وهو مستشار، ونال ليسانس الحقوق من باريس بدرجة جيد، ورأس مرارا دائرة محكمة النقض وبلغ القمة في عمله بالقضاء أيضا.

ولما عزم الإنجليز إشراك المصريين في الحكم بديلا من الأتراك اختاروه سنة ١٩٠٦م لهذه الغاية، فبدأ بمقاومة تدخل الإنجليز لتغيير لغة التعليم وهو وزير للمعارف، ولما نقلوه إلى وزارة العدل ظهر للأمة أثره في مقاومة الاعتداء على الحريات وأخصها حرية الصحافة حتى استقال من وزارة العدل، واختارته الأمة نائبا في الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ واختارته الجمعية وكيلا لها فحمل لواء المقاومة للإنجليز والخديوي. وظل يمثل الأمة حتى قاد الثورة سنة ١٩١٨ ضد الإنجليز وهم منتصرون فظفرت مصر بالاستقلال سنة ١٩٢٢م ومات سعد سنة ١٩٢٧م.

وقد تعلم زعماء أفريقيا وآسيا من كفاحه كما أعلن ذلك غاندي وجواهر لال نهرو. وفي سعد يقول: إسماعيل صدقي باشا أعنف رؤساء الوزارات في خصومته (كان شخصية جبارة وفي الوقت نفسه، جذابة، غمرت البلاد بقوتها وشدة تأثيرها وأصبح الاعتقاد فيها يشبه الاعتقاد في الأنبياء) وسعد أخطب الخطباء في تاريخ مصر.

ولقد حمل على عاتقه – بعد موت محمد عبده – مهمة إنشاء الجامعة المصرية بعيدا من الحكومة، ولما ولي الوزارة أحل محله صديقه قاسم أمين، وقامت الجامعة الأهلية في العشرة الأولى من القرن، لتتوؤل إلى جامعة القاهرة في العشرينات، وتتبثق منها جامعات العالم العربي ومعلموها.

وسعد – على الجملة – هو الزعيم الذي نمت على يديه روح الوطنية نموها الذي تترامى أبعاده يوما بعد يوم في دول العالم وبخاصة دول العالم الثالث.

---

(٣٣٦) في هذه الفترة كان سعد في بداية ثلاثيناته، وتلقى الشيخ محمد عبده خطابا من الأمير عندي شكيب أرسلان باعتزامه زيارة مصر وطلب إليه أن يجمعه ببعض الفخام، وكتب إليه في الرد: أما الفخام فأنت ي أفضل منهم وإن تلقهم لم تلق شيئا. ولم يجمعه إلا بسعد أفندي زغلول والشيخ علي الليثي والأول يمثل مستقبل مصر والثاني يمثل ماضيها، ولكن الأمير شكيب زار بعض العلماء وظهر له منهم واحد لا يعرف لبنان أهي من الشرق أم من الغرب.

٥ – ٦ – ٧ – ولسعد في الدراسة بالأزهر عند نشأة القضاء الوطني أنداد ثلاثة هم الهلباوي واللقاني والحسيني الأول محامي القضايا الكبرى في تاريخ مصر، وبالثاني نوه سعد في مذكراته، والثالث محام كبير له فضل الطبعة العصرية لكتاب الأم للشافعي.

٨ – ٩ – ١٠ – وفي نسق محمد عبده كان شيخ الأزهر حسونة النواوي زميل محمد عبده في تدريس الشريعة بمدرسة الألسن (الحقوق فيما بعد) والشيخ سليم البشري والشيخ عبد الكريم سلمان – وهما عضوان مع محمد عبده اختارهما لمجلس إدارة الأزهر – والشيخ سليم البشري هو مفتي المالكية الأشهر، وقد ولي مشيخة الأزهر مرتين، أما الشيخ عبد الكريم سلمان فنخلص منه الإنجليز بتعيينه مفتشا للمحاكم الشرعية، ثم عضوا في المحكمة العليا الشرعية.

١١ – الشيخ محمد مصطفى المراغي:

شيخ الأزهر في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، رشحه محمد عبده للقضاء في السودان، وهناك فرض سيطرته بضعة عشر عاما، حتى عاد ليكون عضوا فرئسيا للمحكمة الشرعية العليا، ثم شيخا للأزهر، تمرس في السودان بمعاملة الإنجليز من مركز قوة، فصنع ذلك مع الملكين: فؤاد وابنه فاروق، وفي مشيخته رأس لجنة إصلاح قوانين الأسرة، ثم أعد قانونا للأزهر لم يوافق عليه الملك، فاستقال – ولما عاد إلى المشيخة أضاف إلى المشيخة المستقلة عن النفوذ الملكي إصلاح القوانين المطبقة في المحاكم الشرعية على نسق المشروع الذي أعده محمد عبده لإصلاح قوانين الأسرة، ولم يبرح في المناسبات العامة والخاصة يشيد بمحمد عبده وآثاره في الأمة الإسلامية.

١٢ – الشيخ مصطفى عبد الرازق:

شيخ الأزهر بعد وفاة الشيخ المراغي، كان أنبه أبناء [٣٣٧] حسن باشا عبد الرازق الكبير فكرا وذكرا، قرض الشعر في مدح الشيخ محمد عبده، ولما مات الإمام كتب فيه الكثير من روائع أدبه، وألقى دروسا في الجامعة الأهلية عن سيرته، ووضع أول المؤلفات عن الإمام الشافعي في القرن الحالي، وفي أسلوبه الأدبي أفاض الثناء طه حسين، كما أنبأنا أن مصطفى مصطفى عبد

---

(٣٣٧) منهم حسن باشا عبد الرازق (ابنه) تلميذ محمد فريد رئيس الحزب الوطني وهو واحد من شهداء القتل السياسي سنة ١٩٢٢م ووزرا الأوقاف مصطفى عبد الرازق باشا وعلي عبد الرازق باشا، ومحمود عبد الرازق باشا.

الرازق كان يدفع للجامعة مصاريف الفقراء من تلاميذه، وقد رأس الجمعية الخيرية الإسلامية قبيل وفاته.

عاد من دراسته في فرنسا لمرضه، وعمل في قصر السلطان حسين، ثم في التفتيش القضائي ثم أستاذا مساعدا ثم أستاذا للأدب العربي في جامعة القاهرة، وولي الوزارة مرات، ثم آثر عليها مشيخة الأزهر وتنازل من أجلها عن رتبة الباشوية.

وفي مشيخته حاول بعض شيوخ الأزهر بتأييد منه تقنين باب الالتزامات في القانون المدني.

١٣ – الشيخ عبد المجيد سليم:

للشيخين محمد مصطفى المراغي، وعبد المجيد سليم مكانهما في تاريخ الأزهر المعاصر، وفي مقاومة الفساد الملكي، فكل منهما ولي المشيخة مرتين، وكل منهما استقال احتجاجا على الفساد الملكي – وهذا أمر ندر أن يصنعه سياسي مصري إلا الزعماء الكبار – وكل منهما كان مجتهدا ذا مدرسة، وكلاهما رأس اللجنة التي نفذت بها الحكومة آراء محمد عبده على مدى النصف الأول من القرن الحالي. عمل الشيخ عبد المجيد في القضاء الشرعي وتولى الإفتاء، ومن أقواله في النصف الأول من القرن الميلادي الحالي:

ي- (إن أول ما يجب على هذه الأمة إذا أرادت أن تستعيد مجدها، وأن تتبوأ في العالم سامي مكانتها أن تعنى بالعلم والمعرفة والإدراك الصحيح، فتعرف دينها وعقائدها وتنفي عنها كل شائبة من شوائب الجهل والتلبيس، وتعرف شريعتها وما تكفله من سعادة وعزة في الحياة).

ك- (لم يعد أحد يدرس العلم حبا في العلم، ولم تعد قضايا العلم هي الشغل الشاغل للأساتذة والطلاب كما كانت في الماضي، وأصبحنا نرى الأمور تتقرر، والمناهج توضع أو تعدل أو تلغي رعاية لمقتضيات بعيدة من المصلحة بل منافرة لها، وبهذا كله سارت السياسة في التعليم سيرا عكسيا فأصبح الموجهون موجهين. هذا هو السر الحقيقي في ضعف الأمة، وهذا هو الداء العضال الذي منيت به، فمن أراد العلاج فليبدأ من هذه النقطة).

١٤ – والشيخ أحمد إبراهيم إبراهيم:

من اصغر تلاميذ محمد عبده، حضر دروسه وتفسيره، وكان أستاذا للفقه بمدرسة القضاء الشرعي ووكيلا بكلية الحقوق، وعليه تخرج الأعلام الذي نجبوا في مدرسة القضاء

الشرعي، وهو أول من نادى من تلاميذ محمد عبده بتقنين الشريعة في هذا القرن، وفي آثاره تتابع العاملون على تقنينها.

١٥ – الشيخ محمود شلتوت:

يعتبر الشيخ شلتوت مع الدكتور محمد عبد الله دراز آخر الجيل القديم وأول العهد الجديد في تاريخ الأزهر. والأول عميد كلية الشريعة وعالم عصره في أصول الفقه، تتلمذ على الشيخين عبد المجيد سليم في الفقه وعلى الشيخ علي سرور الزنكلوني في السياسة، ثم صار زميلا لأساتذته في لجان امتحانات العالمية، وفي مقاومة الفساد الملكي، وفصله الملك فؤاد من الأزهر مع من فصلهم من مدرسة الزنكلوني الثائرين على الفساد الملكي، وكانوا عشرات سنة ١٩٣٣م، ثم أعادتهم وزارة أجاءها الشعب على رغم الملك. ولما اختاره مجمع اللغة العربية لعضويته كان يختار الأصولي الأول في الفقه، بعد الشيخ عبد المجيد سليم، وصار عميدا لكلية الشريعة، وفي وكالتها تلميذه الشيخ محمد المدني، وفي أساتذتها الشيخ عبد العزيز عيسى وكانا زميلين له، وللشيخ عبد المجيد سليم في جماعة التقريب بين مذاهب أهل السنة ومذهب الشيعة الإمامية.

وفي مشيخة الشيخ شلتوت صدر قانون الأزهر الحالي ختاما لمرحلة الإصلاح في التعليم الأزهري التي بدأها محمد عبده في خاتمة القرن الميلادي الماضي، وقد مضت على وفاة الشيخ شلتوت أعوام ثلاثون تستنهض فيها الإذاعة المصرية العالم الإسلامي بين الفينة والفينة بأحاديث سابقة له فيها.

١٦ – والشيخ عبد العزيز عيسى:

طراز فريد في مدرسة الشيخ شلتوت، تلقى عليه العلم وصاحبه في التدريس بكلية الشريعة وفي "جماعة التقريب" المشار إليها، ومن إنتاجها طبعة حديثة لتفسير الطبرسي (٥٤٨) (مجمع البيان لعلوم القرآن) وللشيخين عبد العزيز عيسى ومحمد المدني تعليقات في هوامشه تشرح استشهاداته بالشعر الجاهلي تفصح عن العلم الغزير، وهذا التفسير يشتمل على جملة رأي كبار المفسرين السابقين من أهل السنة ومعه تفسير الشيعة.

واختير الشيخ وكيلا للأزهر فبقي في وظيفته يعبد الله بإصلاح التعليم الأزهري في فترة كانت بحاجة لكفاياته، وقبل الوزارة على مضض لإيثاره مهمته في الأزهر، وكان معوانا للجنة تجلية مبادئ الشريعة الإسلامية بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وقد واظف – وهو وزير – على جلسات مجمع البحوث والمشاركة بآرائه واقتراحاته الخاصة بالقرآن الكريم وحفظه، وهو

صاحب مشروع القانون الذي أيده وزير الدفاع كمال حسن علي رئيس الوزراء فيما بعد خاصا بحفظ القرآن وإعفاء حامليه من أفراد الجيش من مدة في الخدمة، وبهذا أشرك مئات الآلاف من جنود الجيش في خدمة القرآن الكريم بالحفظ والنجاح لاستحقاق الإعفاء، وكان من كبار "الحفاظ" ومرجعا للقراء في كل "علوم القرآن"، يستوي في ذلك المصريون وغيرهم من طلاب علمه.

ولما أنشئ مجمع الفقه الإسلامي بجدة – وهو من أجهزة المؤتمر الإسلامي – اختارته الدولة لتمثيلها فيه [٣٣٨]، كما اختارته لعضوية مجلس الشورى بعد أن ترك الوزارة، ولما نعاه الأزهر للأمة لخص حياته في كلمات (أنه أمضى حياته في خدمة العلم والدين وقضايا المسلمين).

١٧ – والشيخ عبد الجليل عيسى:

يدخل التاريخ بتفسيره الميسر للقرآن، واسمه من أذيع الأسماء في الأمة منذ النصف الأول من القرن الميلادي الحالي عميدا لكلية أصول الدين ومجتهدا لا يكل في قضايا الإسلام في الاجتماع أو الاقتصاد محتكما إلى المصلحة الشرعية، وكان واحدا ممن فصلهم الملك فؤاد من مدرسة الشيخ الزنكلوني، ولما رفع الهلباوي قضية جماعة المفصولين لمقاومة الملك اختاروا قضية الشيخ شلتوت ليبدءوا النزاع بها مع الملك، وقام بعبء الإعداد وجمع المستندات الشيخ عبد الجليل عيسى وشارك في إعداد مذكرة الدفاع.

وفي أواخر حياته طلبت وزارة الثقافة إلى مجمع البحوث أن يرشح مستحقا لجائزة الدولة التقديرية فاختاره الأزهر فنال الجائزة فكان أول الأعضاء الذين نالوها.

١٨ – الشيخ عبد الحليم محمود:

يمثل التصوف الإسلامي في صورة بهيجة، فهو من مبعوثي الأزهر الذين رجعوا بشهادة الدكتوراة من باريس، يحملون هموم المسلمين ويرون الإصلاح في تغيير سلوكهم بالتزام فضائل الدين، واجتمعت له مدرسة من المريدين والمتعلمين تأخذ إخذه، وكانت له بصماته حيث عمل سواء في عمادة كلية أصول الدين أو في أمانة مجمع البحوث أو في مشيخة الأزهر، وهو الزاهد القدوة بعمله وبعطائه، وعلمه وتعليمه، وفي إبان مشيخته أعدت لجنة برئاسته مشروع دستور

---

(٣٣٨) أتيحت للمؤلف من صحبته فرصة عشر سنين في زمالته باعتباري ممثلا لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر شهدت فيها ارتفاع قدر، بين علماء الإسلام، وصاحبت عظيما من أهل القرآن.

إسلامي، كما صدرت مجاميع تقنيات للمذاهب الفقهية الأربعة لأهل السنة، وأعلن حربا شعواء على الشيوعية والشيوعيين مع أن مصر عقدت معاهدة مع السوفييت وجند جماعة من أصحاب الأقلام القادرين على الدرس العميق ليحملوا أعباء الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة – وكان يخفي عطاءه.

١٩ – الشيخ جاد الحق علي جاد الحق:

تولى مشيخة الأزهر سنة ١٩٨٢م: سلمه ملك مصر في قصر رأس التين بالإسكندرية جائزة التفوق في امتحان العالمية مع تخصص القضاء الشرعي، مع أربعة من الأوائل زملائه، في حضور شيخ الأزهر محمد مصطفى المراغي وعمداء كليات الأزهر، فتابع التفوق في المحكمة إذ ولي القضاء حتى بلغ وظيفة، المستشار، ثم ولي وظيفة مفتي الديار المصرية، وله بحوثه القيمة للجنة تجلية الشريعة الإسلامية بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ولمجلس الشعب في إبان تقنين الشريعة. وفي ولاية الإفتاء بدأ صدور موسوعة الفتاوى الإسلامية، ثم عين وزيرا للأوقاف والشئون الدينية واستمرت فتاواه ومؤلفاته في الظهور وفي سنة ١٩٨٢م، ولي مشيخة الأزهر فلم تتوقف مؤلفاته أو فتاواه.

وهو يرأس المجلس الأعلى لجامعة الأزهر، ومجلس مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ويقود معركة للصمود في وجه التيارات العاتية الموجهة إلى الإسلام والمسلمين لتبقى مصر – عاصمة الأزهر – وليبقى الأزهر "عاصمة الإسلام".

لم يكد شيخ الأزهر يتلقى من وزارة الخارجية مشروع عمل المؤتمر الوارد من الأمم المتحدة حتى عقد لجنة لدراسته، ورأت اللجنة أن التحفظ على برنامج عمل المؤتمر غير مجد لانسياب الأفكار المريبة في جميع أجزائه، وان المجدي هو التحفظ بالنسبة لما يخالف الشريعة الإسلامية.

وفي ٢٩ سفر سنة ١٤١٥هجرية/ ٤ أغسطس ١٩٩٤م انعقدت جلسة طارئة لمجلس مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر عرض عليها مشروعات ثلاثة أجرى مجلس المجمع فيها تعديلات ووافق على إصدارها وترجمتها للفرنسية والإنجليزية، وإبلاغ رياسة الدولة بها ووزارة الخارجية وسائر الوزارات المعنية، والجامعة العربية، والسفارات المعتمدة بمصر، كما اقترح المجلس توزيع نسخ منها في المؤتمر السادس للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية المزمع عقده بالإسكندرية لوزراء الأوقاف في العالم العربي في ١٦ – ١٨ أغسطس ١٩٩٤م (عن واقع الأمة الإسلامية ومستقبلها) كما قرر تشكيل لجنة من أعضائه للتعليق على النقاط التفصيلية الواردة

بالبرنامج في خلال أسبوع، فأتمته وناشدت أعضاء المؤتمر المسلمين بفحوى دراساتها، وأصدرت جبهة علماء الأزهر بيانها، وتولى "مركز السكان بجامعة الأزهر" الترجمة، واستقبل شيخ الأزهر بمكتبه يوم ٢٥ يوليو وزير السكان، وتدارس الموضوع مع وزير الخارجية. وهما رئيسا وفد مصر في المؤتمر وأرسل إلى الأخير خطابا في ٦/ ٩/ ١٩٩٤م.

وفي إبان انعقاد المؤتمر استقبل شيخ الأزهر رؤساء الوفود الإسلامية من رؤساء حكومات ووزراء يشيدون بمجهودات الأزهر، وتضمن البيان الرسمي للمؤتمر تحفظا على كل ما يخالف الشريعة الإسلامية والدستور المصري، وفي هذا الباب أعلن السيد رئيس الجمهورية (أنه كان من المستحيل أن يصدر من القاهرة – عاصمة الأزهر – ما يخالف الشرائع السماوية) وفي العام اللاحق (١٩٩٥) تكرر الموقف المصري وموقف الأزهر فيه أمام مؤتمر بكين في الصين.

٢٠ – الدكتور طه حسين (١٨٨٩ – ١٩٧٣م):

له في القرن الميلادي الأخير أكثر مما للجاحظ من أثر في القرنين الثاني والثالث الهجريين. والجاحظ أول من أوجب (أن يتعلم الناظرون "الشك" تعلما) والغزالي (٥٠٥هـ) في هذا من تلاميذه.

ولما توفي الدكتور طه حسين في سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م ودعته عقول الأمة العربية وداع ملك توجه العالم بأسره، ولقبه (عميد الأدب العربي).

حضر بعض التفسير على الشيخ محمد عبده، ولما أنشئت الجامعة الأهلية سنة ١٩٠٨م جمع بين دراسته بالأزهر وبين دروسها المسائية، فكان لأساتذتها الأوربيين أثر كبير فيه بعد أن خذلته لجنة امتحان العالمية في الأزهر [٣٣٩].

منحته الجامعة الأهلية شهادة ليسانس في الآداب لأطروحته "في ذكرى أبي العلاء" فأوفدته لدراسة الدكتوراه في جامعة باريس، وهناك درس علوم الاجتماع على "دركهايم" وفلسفة الشك عند "ديكارت" على "بروك".

---

(٣٣٩) أوردت مجلة الأزهر في عدد جمادى الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م تحت عنوان "هيئة كبار العلماء صفحة مطوية من تاريخ الأزهر" في هامش خاص بالشيخ دسوقي العربي، قالت "كان من العلماء البارزين في الأزهر، وكان رئيسا لامتحان العالمية بالأزهر وله نوادر مع الطالب طه حسين وغير، من الذين لم يوفقوا في الحصول على الشهادة العالمية".

ومنحته الجامعة الدكتوراه لرسالته في "فلسفة ابن خلدون الاجتماعية" فاتصل حبله العلمي بتدريس محمد عبده فلسفة ابن خلدون في دار العلوم من أربعين عاما. وزاده ارتباطا بالإمام ارتباطه بزملائه في "دار آل عبد الرازق" حيث الشيخ مصطفى نجبة الدار هو التلميذ الأصغر للإمام، وفي هذه الدار استحكم عداء طه حسين لأسرة محمد علي، وتوثقت صلاته "بحزب الأحرار الدستوريين".

ولقد رجع من باريس إصرار عجيب على تطبيق نظرية الشك وهيأت لها المفاسد أسباب الانتشار. وأمكنته صحيفة السياسة من ذلك، فله أكثر من صفحة في الأسبوع للأدب، وللهجوم على الخصوم، ولو كانوا زغلول، أو كانوا مجلس النواب، أو كانوا إجماع الشعب، أو كانوا علماء الأزهر (٣٤٠).

ولما أنشئت جامعة القاهرة سنة ١٩٢٤م دخلها بنص العقد بين الجامعة الأهلية والجامعة الجديدة، وفي الجامعة أطلق العنان لأسلوبه في "الشك"، في الشعر الجاهلي متابعا لمستشرق إنجليزي ربط بين ذلك الشعر وبين القرآن الكريم، وحققت النيابة القضية وأتمت التحقيق بقرار

---

(٣٤٠) للمؤلف من فضل عميد الأدب العربي عليه ما ينفي الميل عنه أو المجازفة بالقول في منهاجه، فقد علق – رحمه الله – في مجلة الكاتب المصري يناير ١٩٤٦م على كتابي (أبي حنيفة) ومما جاء في التعليق قوله: (يظهر أن في ضمير الشرق العربي طموحا هائلا إلى الحرية، وحرصا عظيما وصل قديمنا بحديثنا في حب الحرية..

وكتب الأستاذ عبد الحليم الجندي ممتع كل الإمتاع ما في ذلك شك، تأخذ في قراءته فتحب موضوعه كما تحب كاتبه، تجد روحا من الإخلاص يحبب إليك المضي في القراءة، ثم يفرض عليك هذا المضي، فما تزل تقرأ حتى تتم الكتاب، فإذا صرفتك شواغل الحياة عن هذا القراءة فأنت تنصرف عنها كارها، وأنت تنتهز الفرصة لتستأنف هذه القراءة التي لا تريد عنها سلوا..).

وفي نهاية التعليق قال: (وما أحب أن أشكر للأستاذ جهده العظيم دون أن أنوه بأن الأستاذ من رجال المدرسة الحديثة.. وعنايته بالأدب القديم، وإتقانه لهذا الأدب، وتفرغه للفقه القديم، وبراعته في هذا الفقه، وسبقه قوما كانوا أجدر أن يؤلفوا في أبي جنيفة، كل هذه خصال يجب أن تعرف للأستاذ، وأن تحمد له أصدق الحمد.. فما رأي الأستاذ في أن يفرغ لدرس "الشافعي" كما فرغ لدرس أبي حنيفة؟! وللشافعي – رحمه الله – مكانته الممتازة في تاريخ الفقه والأدب صلة بمصر لعلها أن تغري الأستاذ بالتفرغ له والعكوف عليه) منقولة من آخر الطبعة الثانية للكتاب في ١٩٤٦م، ولقد نوهت بهذه الدعوة في مقدمة كتابي عن الإمام الشافعي سنة ١٩٦٠م.

حفظ كالإدانة بتاريخ ٣٠/ ٣/ ١٩٢٧م، ورضخ القرار القضائي فحذف ما عيب عليه، وأعاد طبع الكتاب بعد تغيير عنوانه إلى "في الأدب الجاهلي".

وفي عام ١٩٣٠م صار عميدا لكلية الآداب – ثم أصابه حظه من البطش الملكي، فاستقال سنة ١٩٣٤م ليعود عميدا سنة ١٩٣٩م ثم وزيرا للتعليم "في وزارة حزب الوفد" وعندئذ ذاعت مقولته "التعليم كالماء والهواء" للشعب. وما برح الشك ينتقل من جيل إلى جيل حتى أصبح آفة من الآفات، ولما قامت الثورة سنة ١٩٥٢م، زادت الشكوك في الماضي والحاضر في الأمة العربية وفي مصر، حتى أعاد لها يقينها انتصار العاشر من رمضان ١٣٩٣هـ/ ٦ أكتوبر ١٩٧٣م، وستبقى الأمة الإسلامية تقرأ بإعجاب متزايد لطه حسين كتبه، على هامش السيرة، وعن الخلفاء الراشدين وغيرها، فهي قمة أعماله الأدبية، وكثير منها تعرضه السينما، والتليفزيون، وإذاعات البلاد العربية.

المبحث الثاني

تقنين الشريعة

ارتفعت الأصوات في الستينات تطلب تقنين الشريعة، وأخذ الأزهر في تقنين المذاهب الأربعة لأهل السنة – وألفت وزارة العدل لجنة لتقنين العقوبات من الشريعة برئاسة المستشار جمال المرصفاوي رئيس محكمة النقض وأصدر وزير الأوقاف بصفته رئيسا للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦م بإنشاء (لجنة تجلية مبادئ الشريعة الإسلامية)[٣٤١] اتجهت إلى وضع قانون للمعاملات من كل مذهب، ثم اختارت منها – مجتمعة – مشروع قانون موحد.

---

(٣٤١) وفيما يلي صورة مختصرة من قرار إنشاء لجنة التجلية منقولة من كتاب اللجنة الأول ص ٣: القرار رقم ١٢ لوزير الأوقاف ١٩٦٦م.

بعد الاطلاع على.. وعلى الميثاق الوطني، وعلى ما يوجبه من العناية بكشف حقيقة الدين وتجلية جوهر رسالته، ولتكون قيمه الروحية الخالدة أساسا لقيم المجتمع الجديدة، ولكي تكون الشريعة الغراء مصدرا أساسيا للتقنين.. ويقتضي الأمر إنشاء لجنة لتجلية مبادئ الشريعة الإسلامية قرر:

أولا: ينشأ بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة تسمى لجنة مبادئ الشريعة الإسلامية.

ثانيا: تختص هذه اللجنة بعرض المواد الشرعية وكنوزها الشرعية للباحثين.

ثالثا: للجنة اتخاذ ما تراه من الإجراءات في هذا الشأن وتلحق بها أمانة خاصة.

رابعا: تتكون اللجنة من:

السيد الأستاذ/ عبد الحليم الجندي رئيس هيئة قضايا الدولة رئيسا.

السيد الدكتور/ إسماعيل غانم وكيل جامعة عين شمس مقرر اللجنة.

السيد المستشار/ عمر شريف المستشار بهيئة قضايا الحكومة.

السيد المستشار/ محمود يوسف المستشار بهيئة قضايا الحكومة.

فضيلة الشيخ/ محمد مصطفى شلبي رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق بالإسكندرية.

فضيلة الشيخ/ محمد زكي الدين شعبان رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق عين شمس.

فضيلة الشيخ/ زكريا البرديسي أستاذ قسم الشريعة بكلية الحقوق عين شمس.

فضيلة الشيخ/ زكريا البري أستاذ قسم الشريعة بكلية الحقوق بالقاهرة.

واختار لها "وكيل الأزهر الشيخ عبد العزيز عيسى" عشرة يعاونونها من مفتشي الأزهر ورؤساء المعاهد ثم أضيف إليهم آخرون.

وأصدرت اللجنة كتابين، الأول ١٩٧١م بعنوان (الفقه الإسلامي أساس التشريع) ليكون أساسا لعملها. وضع المؤلف مقدمته، والثاني بعنوان (نحو تقنين للمعاملات المدنية والجنائية من الشريعة الإسلامية) من تأليفه ١٩٧٢م رشحه مجموع البحوث الإسلامية بالأزهر لإحدى جوائز الملك فيصل فيما بعد.

وعند الشروع في وضع دستور سنة ١٩٦٧م أدلى رئيس اللجنة في جلسات الاستماع لإعداد هذا الدستور بيانين طالب فيهما بأن تكون الشريعة جزءا من نظام الدولة، وأن تجري التشريعات مجراها:

فضيلة الشيخ/ بدر المتولي عبد الباسط عميد كلية الشريعة والقانون.

السيد الدكتور/ عبد المنعم فرج الصدة أستاذ القانون المدني بكلية حقوق القاهرة. كما كان في الأمانة الفنية للجنة السيد الدكتور/ حسين حامد حسان أستاذ الشريعة بجامعة القاهرة، ورئيس أقسام الشريعة الآن بجامعة باكستان – والمستشار سيد جودة من هيئة قضايا الدولة.

وفي إبان عمل اللجنة دخل عضويتها آخرون من مستشاري الهيئات القضائية منهم:

السيد المستشار/ علي نور الدين النائب العام السابق.

السيد المستشار/ محمد عوض المر رئيس المحكمة الدستورية فيما بعد. السيد المستشار/ جمال جودة اللبان رئيس هيئة قضايا الدولة فيما بعد.

السيد المستشار/ محمد أحمد عطا الله وكيل هيئة قضايا الدولة فيما بعد.

السيد المستشار/ جمال الدين محمود نائب رئيس محكمة النقض وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر فيما بعد.

السيد المستشار/ محمد عبد المنعم القاضي رئيس محكمة استئناف بمصر.

السيد المستشار/ محمد عبد العزيز عمار المستشار بهيئة قضايا الدولة. وآخرون.

وللجنة بتشكيلها هذا تضم ٧ صاروا أعضاء مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر، يتصدرهم فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الذي تولى مشيخة الأزهر – كما ذكرنا، و ٤ رؤساء هيئات قضائية، وأربعة وزراء، ورئيس جامعة عين شمس، وبها من الأزهر بضعة عشر، ومثلهم من رجال الهيئات القضائية الثلاث وكثير منهم شاركوا في اجتماعات لجنة مجلس الشعب ومنهم فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق وكان مفتيا للديار المصرية.

الأول: في جلسة ١١/ ٣/ ١٩٦٧م ومما جاء فيه تحت عنوان (الباب الأول من الدستور، نظام الدولة السياسي): (أقترح أن يصبح نص المادة الرابعة: "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، والشريعة الإسلامية أساس للتشريع).

وأضاف: (إن واضع الدستور يلتزم حقائق التاريخ، وواقع الأمة العربية، وإني لأحد لزاما علي أن أستلفت النظر إلى مسائل أساسية:

المسألة الأولى: أن رجال القانون كانوا في كل مناسبة لوضع تشريع مدني يرفعون شعارا واحدا ضد الاحتلال.. هو المطالبة بأن تكون الشريعة مصدرا أساسيا للتقنين، لأن فقهها كان – وسيظل – في كل العصور صيحة تقدمية..).

وفي جلسة ٢٢/٤/ ١٩٦٧م قال تحت عنوان (المقومات الأساسية للمجتمع) ما يلي: (الملاحظة السابقة خاصة بموقف الشريعة العلمي من المقومات الاقتصادية التي تتحدث عنها، فإذا كان ثمة تواصل أو اتفاق تعين أن نتحدث عنه وأن نعلنه، وإني لأبادر إلى القول – في تركيز شديد – إن الحضارة الغربية الرأسمالية المعاصرة ميراث حضارتين وثنيتين هما الحضارة اليونانية والرومانية، وقد قامتا على سيطرة الجنس الأوروبي على ما عداه، واستغلال الأفراد للأفراد، أما الحضارة الإسلامية فحضارتها "إنسانية" أساسها العدل الاجتماعي الذي لا حدود له في الحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، الأولى حضارة فردية النزعة، والأخرى حضارة اجتماعية..) وأتبع ذلك ببيان في بضع صفحات.

وعند وضع دستور سبتمبر سنة ١٩٧١م كان رئيس لجنة تجلية مبادئ الشريعة بين واضعي مشروع الدستور، فاقترح نص مشروع المادة الثانية منه: (الإسلام دين الدولة، والشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع، واللغة العربية هي اللغة الرسمية) وقدم مذكرة لمجلس الشعب بمسوغات النص نشرتها مجلة هيئة قضايا الدولة عدد يوليو ١٩٧١م.

وفي سنة ١٩٧٨م ألف مجلس الشعب لجنة عامة لتقنين الشريعة في عضويتها رئيس لجنة تجلية مبادئ الشريعة وجماعة من أعضائها، ودعيت لجنة (تجلية مبادئ الشريعة) لتقديم عملها وقدمته. وحضر كثير من أعضائها ومنهم الشيخ جاد الحق علي جاد الحق – وكان مفتيا – وقدمت اللجنة مشروعها إلى لجنة خاصة في مجلس الشعب برياسة عضو المجلس الأستاذ مختار هاني واستمرت المشاركة نحو عامين، وأتمت اللجنة مشروعا طبعه المجلس في سنة ١٩٨٠م وأرسله إلى الأزهر، ووافق عليه شيخ الأزهر آنذاك وقد سبق له حضور مناقشة للمشروع جرت بين رئيس المجلس وأساتذة القانون في جامعتي القاهرة والإسكندرية.

المبحث الثالث

جامعة الأزهر

كان إنشاء جامعة عصرية مشروعا بدأه محمد عبده، واجله موت المنشاوي باشا قبل عمل وقفية لها، وقامت الجامعة الأهلية بعد وفاة الإمام، وفي سنة ١٩٢٤م حلت محلها جامعة القاهرة، لكن هما آخر حمله وعمل له محمد عبده ظل مطلبا للأمة، هو إدخال العلوم العصرية إلى جوار علوم الدين منذ كان العضو المنتدب لمجلس إدارة الأزهر، فأدخل بعضا وبقي البعض الأكبر لتقام له جامعة الأزهر في جيل جديد ينشئ كليات لتعليم العلوم الحديثة إلى جوار العلوم الأصلية، في كليات أربع وعشرين، فيها كليات الطب، وطب الأسنان، والعلوم، والهندسة، والصيدلة والتربية، واللغات والترجمة، والتجارة، ومن الأربع والعشرين ثماني كليات للبنات، إلى جوار كليات الأزهر الأصيلة.

بهذا أنشئت جامعة الأزهر بالقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م يرأس مجلسها الأعلى شيخ الأزهر، وكان بها من هيئة التدرس ٠٢٠٨٦) في عام ٧٥/ ١٩٧٦م أصبحوا في عام ١٩٩٠م (٥٣٨١) منهم معارون لجامعات الدول العربية ٥٨٦، والمتخرجون منها في عام ١٩٩٢م ١٠٩٨٢ والطلاب الوافدون من الأمم الإسلامية في القارات الخمس يبلغون في العام ذاته – ٧٢٠٤ غير الذين يدرسون دراسات عليا للدكتوراه والماجستير، منهم ٤٤٠ من إندونيسيا، و ٤٠٤ من تايلاند، و ٢٢٥٩ من ماليزيا، و ١١ من باكستان، ومن عشرات مراكزها العلمية التي تتكاثر، مركز خاص بالاقتصاد (مركز صالح عبد الله كامل) تقام فيه عشرات الندوات في كل ما يشغل بال الأمة الإسلامية في الاجتماع والاقتصاد، يشترك فيها رؤساء وزارات ووزراء وكبار العلماء في دول العالم الإسلامي [٣٤٢].

وظاهر من تنوع هذه المراكز المشاركة الفعلية من جامعة الأزهر بكلها في خدمة المجتمع الإسلامي بكله.

---

(٣٤٢) رأس الكثير منها فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق وهو شيخ للأزهر، أو فضيلة رئيس الجامعة آنذاك الدكتور عبد الفتاح الشيخ، وقد تولي رياستها من بعده الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم ويقوم بشئون مركز الاقتصاد الإسلامي فيها الدكتور جعفر عبد السلام علي – نائب رئيس الجامعة وأستاذ القانون الدولي.

ولطلاب الأزهر مدن جامعية في الحواضر، ومساكن للطالبات، وقد بلغ عددهن ٥٢٥٠ طالبة – وبجامعة الأزهر مركز للدراسات الحرة، لا تشترط له الشهادات، استمرارا منها لتقاليد الأزهر العريقة، وممن يحضرون دروسه حملة دكتوراه وليسانس ودبلومات من الجامعات الأخرى يتعلمون علوم العقيدة، والتفسير، والقرآن الكريم. ومبعوثو الأزهر إلى الدول الإسلامية وغيرها كثيرون، والمبعوثون إليه من الأمم الإسلامية عشرات الآلاف، ومن خريجيه رئيس دولة إسلامية ووزراء وسفراء لدول أفريقية وآسيوية.

وليس الأزهر تياها بما حمل من أعباء القرنين الأخيرين، أو بما قدم به على طول تاريخ، وقد بايعت له الأمة – وحده – من ألف عام على هذه المهمة، وإن نافست جامعة الأزهر بما قدمته في أعوام ثلاثين، جامعات مصرية إحدى عشر أو جامعات شتى في العالم العربي، تكافح سياسات موجهة ضد العالم الإسلامي كله لتغريب الثقافة.

الفصل الثاني

العقيدة السليمة أساس الاقتصاد الناجح

(لاشك أن هناك فراغا دينيا لدى شبابنا، بل لدى بعض الكبار من الناحية التطبيقية والإسلامية بوجه خاص).

الإمام الأكبر

"الشيخ جاد الحق علي جاد الحق"

سنة ١٩٩٤م

القسم الأول

فرع في وجوب الإصلاح في تعليم الدين السنة النبوية والأنموذج من قرارات المؤتمرات

المبحث الأول

السنة والأنموذج

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنكم اليوم على بينة من أمركم تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر، وتجاهدون في سبيل الله، ولم يظهر فيكم السكران: سكر الجهل، وسكر حب العيش، وستحولون عن ذلك، فالمتمسك يومئذ بالكتاب والسنة له أجر خمسين" – والجهل بالدين اليوم كبير، وحب العيش أكبر.

ويقول صلى الله عليه وسلم: "كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه" واليوم يزاحم الحرام الحلال في ضراوة. وهو عليه الصلاة والسلام القائل: "إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر" قالوا: وما الشرك الأصغر يا رسول الله؟ قال: "الرياء" – وهو القائل: "إياكم وخشوع النفاق!! تخشع اليد ولا يخشع القلب"، ويقول عليه الصلاة والسلام: "كفى بالمرء من الشح أن يقول: آخذ حقي، ولا أترك منه شيئا".

وفي آخر القرن يسأل أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رجلا جاءه مع ولد له: أي شيء تعلمه؟

قال: الفقه، قال عمر: علمه الفقه الأكبر – القناعة، وكف الأذى.

وعبد الله بن عمر بن الخطاب يقول: لقد رأيتنا في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، وما الرجل المسلم بأحق بديناره ودرهمه من أخيه المسلم – وكان عبد الله يوصي خادمه بقوله: (إذا ذبحت فابدأ بجارنا اليهودي)، فالذمي عنده هو الأقرب ولو كان أبعد الجيران، ولا غرو فابن عمر صاحب جليل منذ صباه. وهو تلميذ أبيه.

وفي عهد عمر بن عبد العزيز لم يجد عامله على أفريقية فقراء يستحقون الصدقات لعموم عدله الأمة، وسنسمع – بعد نيف وأعوام ثلاثين – أبا جعفر المنصور يسأل عبد الرحمن بن محمد بن القاسم بن أبي بكر أن يعظه – قال عبد الرحمن: بما سمعت أو رأيت؟ قال أبو جعفر: بما رأيت، فقال له: مات عمر بن عبد العزيز وخلف ثلاثة عشر ولدا، وست بنات، ولم يترك لأولاده إلا سبعة عشر دينارا، كفن بخمسة منها، واشترى له ولده موضع قبره بدينارين، وقسم الباقي بين بنيه، فأصاب كل واحد منهم تسعة عشر درهما – وقد رأيت ولدا من أولاده قد حمل في يوم واحد (في حرب المسلمين) على مائة فرس، ورأيت ولدا من أولاد هشام بن عبد الملك (وكان هشام جموعا للمال، ولي الخلافة ومات عن مال كثير) رأيته يتكفف الناس.

وهو درس لم يكن مؤسس دولة بني العباس ليرتاب فيه – أما الدولة فبقيت في بنيه قرونا خمسة، ووجد في أحفاده من سملت عينه، ومن كانوا يتكففون الناس.

أما عمر بن عبد العزيز فبعث إليه واليه يسأله: الرجل يكون له مسكن واثاث وخادم وفرس فهل نسدد ديونه؟ وأجاب: "نعم، لابد للرجل من المسلمين أن يكون له مسكن يأوي إليه رأسه، وخادم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه، وأثاث في بيته، فهو غارم فاقضوا دينه".

والتاريخ يشهد للإسلام ولعمر بن عبد العزيز بأن ثلاثين شهرا فقط كانت كافية لإزالة الظلم مهما تراكم، وإزاحة الظلام مهما طال، عندما تصدق عزمات رجل واحد، ومالك إمام المدينة يقول "إن هذا الأمر لا يصلح آخره إلا بما صلح به أوله".

***

والذين يطبون لآفات المسلمين يتنادون من أول هذا القرن بالرجوع إلى الدين، وفي صدارتهم الإمام محمد عبده يتساءل: "إذا كان الدين كافلا بتهذيب الأخلاق وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على السعادة، ولأهله فيه من الثقة ما بيناه – وهو حاضر لرديهم، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا علم لهم به – فلم العدول عنه إلى غيره؟!"، وهو الذي يقول عن الإسلام: "العقل من أشد أعوانه، والنقل من أقوى أركانه – والقرآن شاهد على كل بعمله".

والمؤتمرات مجمعة في هذا النصف الثاني من القرن العشرين على أن الإسلام حضارة "الإنسانية" وأن التربية الإسلامية، والطريقة الاقتصادية الإسلامية أداتان منجحتان للمسلمين، وربما كفانا في هذا الشأن قرارات أصدرها مؤتمران عالميان:

الأول: هو المؤتمر الإسلامي بمكة "في المدة من ٢١/ ٢/ ١٩٧١م إلى ٢٦/ ٢/ ١٩٧١م/ ٢٦ من صفر ١٣٩٦ هـ يقول في توصياته تحت رقم (٢): ٢ – إن الإسلام هو "السبيل الوحيد" لإنقاذ البشرية من أزماتها على الصعيد الروحي والمادي والإنساني "وتصحيح حضارة الأشياء لتصبح حضارة الإنسان".

والثاني: هو مجمع الفقه الإسلامي بجدة، وهو الجهاز الفقهي لمؤتمر الدول الإسلامية التي نيفت على الخمسين (جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ – فبراير ١٩٨٨م) يجمع منظومتي التعليم والاقتصاد في توصياته، فيوصي:

أولا:

أ- بالعمل على تصحيح وتقوية الوازع العقدي عبر القيام بتوعية شاملة.

ب- السعي إلى تطهير الإعلام المقروء والمرئي والمسموع والإعلانات التجارية في عالمنا الإسلامي من كل ما يشكل معصية لله تعالى.

ج- القضاء على كل محاولات التغريب والتشبيه واستلاب الشخصية الإسلامية أمام كل أشكال الغزو الفكري والثقافي الذي يتعارض مع المبادئ والأخلاق الإسلامية، وأن توجد رقابة إسلامية صادقة.

د- توجيه التعليم وجهة إسلامية بتدريس كل العلوم من منطلق إسلامي، وجعل المواد الدينية موادا أساسية في كل المراحل والتخصصات.

هـ- بناء الأسرة الإسلامية بناء صحيحا، وتيسير الزواج، والحث عليه..

و- تهيئة جميع الوسائل التي تحقق تربي النشء تربية إسلامية بحيث يلتزم بأركان الإسلام ومسئولياته.

ثانيا: ويوصي أيضا بما يلي:

(أ) (ب) (جـ)

(د) إقامة اقتصاد إسلامي لا شرقي ولا غربي، بل اقتصاد إسلامي خالص، مع إقامة سوق إسلامية مشتركة.

ثالثا:

أ- جعل العقيدة الإسلامية قاعدة المنظور الإسلامي الكبير الذي يعطي نظرة كلية شاملة للكون.

ب- اتخاذ الإسلام محورا للعلوم الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية.

المبحث الثاني

تقرير المنظمة الإسلامية للثقافة والعلوم عن التعليم

والتربية من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤م

وزعت المنظومة الإسلامية للثقاة والعلوم (إيسسكو) تقريرا يشمل أيامنا هذا عن السنوات من ١٩٩٠ – ١٩٩٤م ومما جاء فيه:

(بلغ عدد المسلمين في العالم مليارا و ٢٣٤ مليون نسمة، تمثل فيها الأقليات الموجودة في داخله ٣٣٦ مليونا، ويشكل هذا العدد ٢٣.٢% من سكان العالم، وإذا استمرت نسبة زيادة المسلمين وهي ٢.٩% فسيزيد عدد السكان حتى عام ٢٠٠٠ نحو ٤٥٠ مليونا، وعندما يصل عدد سكان العالم ٦ مليارات في نحو سنة ٢٠٠٠ سيصل المسلمون إلى مليار و ٦١٠ ملايين، أي: ما يعادل ٢٦.٨%، وبعبارة أخرى سيكون من كل أربعة من أهل الدنيا واحد مسلم على الأقل، وكيف سيكون وضعه مع بقية سكان الأرض؟!).

وليس مجازفة أن تجيب: إن البقاء سيكون للأصلح، بأخلاقه، والأصح في بدنه، والعالم الأوربي ليس هنالك، وقد بلغت أمراضه الخلقية أن تعرض بدنه للهلاك بالإيدز والمخدرات.

وفي تقرير منظمة المؤتمر الإسلامي ما يعتبر حاصل الهيمنة الأوربية في المجتمع:

(إن بعض النظم التربوية والبرامج الدراسية والمناهج التعليمية في كثير من البلدان الإسلامية لا يراعي تعاليم الإسلام وقيمه الأخلاقية).

وهي في هذا القول تنضم إلى جهات مصرية متخصصة نبهت من بضعة عشر عاما كما نبهت في العام الذي بدأ به التقرير على أن أي إصلاح في مصر لا قيام له إلا على أساس من رعاية الدين.

ويقول التقرير: (كثيرا ما نجد الأنظمة التربوية في بعض البلدان أصبحت من كثرة تمسكها بالقيم والفلسفات المادية واللاأدرية أشد التصاقا بأنظمة البلدان غير الإسلامية).

ثم يقول: (لا تزال الأمية بمختلف صورها ضاربة الأطناب في كثير من مناطق العالم الإسلامي وتنعكس آثارها على الجهود التنمية المبذولة، فقد فقامت نسبة الأمية في البلدان

الإسلامية ٥٠% وتجاوزت هذه النسبة ٦٠% عند النساء.. أضف إلى هذه المشكلة أن الجهود الرامية إلى محو الأمية في بعض البلدان الإسلامية بدأت تنقل الخطي، مما أدى إلى ضعف المردودية).

ولقد كانت التربية الدينية للجماعة الإسلامية منقذا لمجتمعاتها من وصف هذه الأمية الهجائية، لكن التربية الدينية إذ تقل يزيد وصف الأمية فيمن قلت تربيته الدينية.

والتربية على الدين ممارسة لمعارف دينية، والعلم معارف، فمن قلت أو انعدمت معارفه الدينية لم تصلحه تربية.

وبهذا وجدنا الذين فتحوا العالم للإسلام في بضع سنين قد كفاهم إيمانهم بالدين وعملهم به حتى قال فيهم صاحب الشريعة: "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم".

وفيما ذكره التقرير عن الالتحاق بأنظمة البلدان غير الإسلامية، وعن أمية نصف السكان خطر على المتعلمين وعلى غير المتعلمين جميعا، ويتضاعف الخطران بزيادة نسبة الأمية في النساء، فالمرأة معلمة، والمرأة نصف الناس، وليس أثرها في مجتمعها أقل من الرجل، بل هي في تربية الطفل أهم.

والتقرير يضيف إلى ما فات: (.. إن تنمية التمدرس "الدراسات في المدارس" في المستوى التعليمي الأول أخذت في الانتقاص في كثير من البلدان الإسلامية ولا سيما في التقنيات، بما يعني أن الأطفال في سن التمدرس لا يتمتعون جميعهم "بحقهم في التربية"، ويلاحظ أن هناك تباينا في هذا الصدد بين المدن والأرياف، وبين مختلف مستويات لتعليم، بل هناك تفاوت داخل كل مستوى على حدة".

بل يعلن: "إن النظم التربوية هذه بحكم هياكلها ومحتواها ومناهجها، نظم لا زالت تتم بغلبة الرؤى، ولا تستجيب لمستلزمات التنمية على المدى البعيد في المجتمعات الإسلامية".

ويقول: (نظرا إلى أن مثل هذه النظم عاجزة عن تمتيع الشباب وحمايته من التأثيرات الأجنبية فإنها تتركه في كثير من الأحيان عرضة لمغريات النموذج الغربي، وهدفا للأنشطة والحملات التبشيرية).

ويقول: "وعلى صعيد العمل الإسلامي المشترك فإن الجهود التربوية بين البلاد الإسلامية تعاني التشتت مما يهدر كثيرا من طاقاتها المشتركة وذلك بسبب افتقارها إلى الفهم الدقيق،

والبصر العميق للأساس الفكري والمنهجي الواحد، وللمعيار الثابت، والحكم الذي جاءها به القرآن الكريم وبينته السنة النبوية الشريفة".

المبحث الثالث

تجارب مصرية في تعليم الدين والتربية الدينية

احتل الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢م فأوقفوا تيار نهضتها الدستورية والتعليمية والاقتصادية وتأثيرها في القارة الأفريقية، وأجاءوا إليها شركات الإقراض الأوربية، وتنافست الأموال الأوربية في القروض الربوية وارتهان أموال المصريين، وركزوا على التعليم فابتعدوا به عن الأزهر، وحاذوا به التعليم في أوربة.

وأدرك المصريون مبلغ انفصال الأمة من الدين من أول القرن فكان أكبرهم للمصلحين هو تعليم الدين، واللغة العربية، وإحياء التراث المجيد للأمة، وتبادرت "الجمعية الخيرية الإسلامية" إلى إنشاء المدارس لتدارك ما يصنعه الإنجليز من تقصير في تعليم الدين واللغة العربية، وتذويب الشخصية المصرية.

وظلت مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية أنموذجا يحتذى للتعليم الحكومي وغيره، كتبنا عنه [٣٤٣] في موضع آخر.

(وكان من الأغراض الأساسية لإنشاء المدارس ولإدارتها:

١ – العناية بالتربية الدينية، ومقاومة مدارس التبشير التي نشرها المبشرون.

٢ – العناية باللغة العربية، وتصحيح عيوب التعليم الذي فرضه الإنجليز في مدارس الحكومة.

لذلك تقرا في التقارير السنوية المقدمة للجمعية الخيرية الإسلامية عما في الامتحانات من قرآن وحديث وسيرة نبوية، وأدب، وكان على التلاميذ حفظ الأجزاء الثلاثة الأخيرة من القرآن الكريم، وأكبر قدر من الحديث والسيرة، والشعر والأدب العربي والأناشيد الوطنية، كما يؤدون الصلاة عند الظهر، وكان التعليم بالمجان، كثرت فيه الحوافز الأدبية والحوافز المالية على حفظ دروس الدين واللغة..).

---

(٣٤٣) كتابنا الإمام محمد عبده/ طبعة دار المعارف.

وكان طبيعيا أن يكون بين تلاميذ هذه المدارس من رجال القانون العالميين الدكتور السنهوري أو من المؤلفين العلميين في إعجاز القرآن العلمي الدكتور الغمراوي.

لكن دخول مدارس الجمعية الخيرية في زمرة مدارس الحكومة في الثلاثينات حرم مصر هذا الأنموذج العظيم للتعليم.

ولم تكد تنتهي الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥م حتى أقامت إنجلترا إسرائيل في قلب الوطن العربي في عام ١٩٤٨م، لتدخل معها مصر حرب سنة ١٩٤٨م، ثم أجاءت مع جيشها جيشي فرنسا وإسرائيل إلى أرض مصر سنة ١٩٥٦م، ثم احتل جيش إسرائيل أرض سيناء سنة ١٩٦٧م، حتى انتصرت مصر سنة ١٩٧٣م، فهذه حروب أربعة في ربع قرن فرضت عليها الإنفاق للتسليح والقتال في حروب أربعة متتابعة!!

وأخيرا قيض الله لا أن يهيب بها السيد رئيس الجمهورية في العيد المئوي لدار العلوم في سنة ١٩٩١م داعيا لإصلاح التعليم في أمور ثلاثة:

١ – اللغة العربية.

٢ – تعميق رقعة الدين والتربية الدينية.

٣ – إصلاح أحوال المعلمين.

وأتبع النداء ببيان ألقاه في مجلس الشعب والشورى مجتمعين في الشهر ذاته – وقدمت لجنة الخدمات بالمجلس الأخير تقريرا بعنوان (نحو سياسة تعليمية مستقرة) بتاريخ ١٩٩٢/٢/٣م بعد عشرات الجلسات التي ناقشت الموضوع، وكان من بين أعضائها نقيب سابق للمعلمين، وعدد كاف من الوزراء السابقين ذوي التخصص، ثم ألقى وزير التعليم في ٤/٣/ ١٩٩٣م في مجلس الشورى بيانا، وقدمت بعده لجنة الخدمات تقريرا ثانيا بعنوان (نحو سياسة تعليمية متطورة).

ونقتصر هنا على إيراد مسائل لها خطورتها:

الأولى: في التقرير الأول بعنوان (نحو سياسة تعليمية مستقرة) ورد تحذير للسيد وزير التعليم نصه: (٣ – صحيح أن النظرة إلى التعليم قد تغيرت من كونه مجرد خدمة أو رعاية اجتماعية إلى اعتباره عملية استثمارية، لها دور اقتصادي على الصعيد العربي والفردي مما يتطلب تحويل مؤسستنا إلى وحدات إنتاجية تعد للحياة الواقعية، وتعالج مشكلتنا الاقتصادية،

ولكن على الرغم من سداد هذا الاعتبار وضرورة السعي فيه يجد كما فصلنا القول آنفا، فإنه ينبغي "أن نأخذ حذرنا" من أن يشغلنا عن العنصر الإنساني في التربية، فهو الجانب الذي يميز هويتنا الثقافية كأمة مؤمنة لها قيمها وأصالتها، ومن ثم لابد من الجمع في مؤسساتنا التعليمية بين التعليم والثقافة، وبين العلم والإيمان).

وبعد سماع بيان الوزير أعاد المجلس طبع التقرير، وأبقى فيه هذا التحذير.

والثانية: أن القسم الثالث من التقرير – في طبعتيه – أحصى أمورا ثمانية، نقف عند السادس والثامن منها، وهما: إعداد المعلم – والتعليم والثقافة.

يقول التقرير في الأمر السادس: (سبق أن ذكرنا أن من بين الغايات الأساسية في سياستنا التعليمية ما يلي:

تغيير أساليب التعليم.. زيادة قدرتنا على إدخال التكنولوجيا – تحقيق نهضة ثقافية كبرى، وعميق دور الفنون والآداب، تعميق البناء الديموقراطي وترسيخ حقوق الإنسان وواجباته في الوجدان المصري – "توجيه عناية خاصة بالتربية الدينية التي تعصم الفرد من الوقوع في شرور مدمرة له وللمجتمع، وتغرس فيه قيما رفيعة، وتعمق فيه مرضاة الله وصلاح المجتمع".

وإن القارئ ليلاحظ أن هذه الأمور داخلة في موضوع الدين من كل وجه:

١٩.ذلك أن "تغيير أساليب التعليم" أصبح ضرورة ملجئة للدولة، لما ثبت من عجز الأسلوب الحالي عن أن يبلغ غرضه.

٢٠.وأن تعليم التكنولوجيا فرض من فروض الإسلام، واجب على الدولة والأمة، بل على الفرد إذا تعين، وهو متعين على دولة تنفرد بالتوجيه والتدريس بمدارسها، وبالإشراف على ما عداها.

٢١.أما النهضة الثقافية الكبرى وتعميق دور الفنون والآداب، فلا مشاحة في أن المقصود هو فنون وآداب لا تناقض – أو لا تناهض – الدين.

٢٢.وأما تعميق البناء الديموقراطي وترسيخ حقوق الإنسان في الوجدان، فهذه بعض أسس الشريعة، وهي أوسع مدى، وأفسح صدرا للحريات والمساواة والعدل، ولوجوه الشورى – برلمانية أو غير برلمانية – ولم تكتف بمساواة المرأة بالرجل بل ميزتها بحقوق لها يتقاصر دونها الآن أي تشريع غربي أو أوربي.

٢٣.وأما التربية الدينية فهي أوجب الواجبات بنص الدستور (لكي يعصم الفرد من الوقوع في شرور مدمرة له وللمجتمع، وتغرس فيه قيما رفيعة، وتعمق فيه مرضاة الله، وصلاح المجتمع)، كما يقول التقرير.

وهذا يعد تعبير يطبق نص الدستور المصري، إذ أوجب: (التربية الدينية بمستواها الرفيع) كما أوجب أن تكون مادة أساسية من مواد التعليم.

والثالثة: أن التقرير يقول عن الأمر الثامن صفحتي ٥٣، ٥٤ في الطبعة المعنوية "نحو سياسة تعليمية متطورة" ليعرف مفهومي الثقافة والتعليم: "إن الثقافة هي الجانب الفكري والروحي من الحياة الذي يقوم على – المعتقدات الدينية – والتقاليد الأصلية واللغة وآدابها والعلم ومنجزاته..

والثقافة بهذا المفهوم تؤدي بصاحبها إلى تكوين رؤية خاصة يرى بها الحياة و الكون، وتتكون هذه الرؤية من مجموعة القيم المستمدة من مصادر ثلاثة: هي:

الدين والفن والأدب، ومجموعة أفكار عامة، ويقتضي هذا المفهوم أن يستهدف المضمون الثقافي:

١- ترسيخ العقيدة الدينية وتأكيد قيمها.

٢- الارتباط بالتراث الحضاري، والحفاظ على الأصيل وتجديده، وتنميته.

٣- التمسك باللغة العربية وما تحقق به من تراث ثقافي وأدبي وعلمي.

٤- الانفتاح على عطاء العصر.

٥- إفساح المجال أمام قيم الحرية والابتكار العلمي والإبداع الفني.

والأهداف الخمسة "ضرورات" في الدين الإسلامي.

والرابعة: جاء تحت عنوان فرعي هو (الثقافة في المقررات الدراسية) ص ٥٤ ما يلي: (في ضوء ما أشرنا إليه آنفا – ملخصا في النقاط الخمس – يمكننا أن نستعرضها في المقررات الدراسية في مدارسنا...

فلنأخذ – مثلا – مضمون ترسيخ العقيدة الدينية وتأكيد قيمها كعنصر أساسي من عناصر المواطن المصري.

وما أحسبنا في حاجة إلى القول بأن مناهج التربية الدينية المقررة في جميع مراحل التعليم تتضمن كما وافرا من المعارف والقيم موزعة على أبواب "القرآن الكريم والحديث الشريف، والعقائد والعبادات والمعاملات، والتهذيب.

ولنأخذ مضمون الارتباط بالتراث، وسنجد أبوابا كثيرة من مناهجنا تتضمن الإشادة بتراثنا.

.....

ولنأخذ مضمون اللغة العربية..

ولنأخذ مضامين الديمقراطية والحرية وتكافؤ الفرص....

أما العنصر الجمالي والتذوق الفني..)

ثم يسأل واضعو التقرير أنفسهم: فما موضع الخلل إذن؟

ثم يجيبون عن سؤالهم هذا بقولهم: (الجواب الذي لا خلاف حوله أن العلة في طريقة الأداء، أي "الأسلوب الذي تدرس به هذه المقررات" ويضيفون عذرا لما تخيلوه جوابا صحيحا فيقولون: "أدت ظروف كثيرة إلى عجز الأغلبية العظمى من مدارسنا عن القيام بدورها.. أما تلك التي تهيأت لها ظروف أفضل فإنها لم تنجح إلا في الجانب التحصيلي والمعرفي على الأخص في تلاميذها).

ونلاحظ على هذا الجواب:

١- أنهم لو راجعوا محتويات منهج التعليم الديني في المدارس لعلموا أن قصور المقررات هو سبب الخلل.

٢- ولو راجعوها لشهدوا على قصور المقررات عن إحداث أو تربوي.

٣- ولو ضاهئوا حجم مقررات الدين – أو التربية الدينية – على سنوات أساس من ثلاثين عاما، أو عشرة، أو أقل لبدا للعين الفرق الكبير.

٤- فالقرآن والسنة ومقاصد الشارع ليس منها في العملية التعليمية ما يحقق المطلوب – على ما سنرى من آراء المؤسسات المتخصصة التي تطالبها بالمزيد مثنى وثلاث ورباع وعلى الدوام.

٥- والواجب أن تضاعف المقررات وأن تزداد الحصص، لأن المقررات الحالية لا تكفي إلا للتذكير بالدين والتربية الدينية.

٦- وأن يكون للدين حصصه، وللتربية عليه حصصها تنفيذا لنصوص الدستور، ليعلم التلميذ فروض دينه، ومقاصده، ويتربى عليها، وليشهد مسجدا في مدرسته، أو محفظا يقرأ القرآن ويصحح النطق بالألفاظ ويفسرها بعض التفسير.

***

أما عن التعليم الجامعي فلمجلس الشورى قرار في ٢١/ ١٢/ ١٩٨٥ اعتمد فيه تقريرا للجنة نلت فيه نص لجنة الخدمات وهو ينقل من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢م بشأن تنظيم الجامعات بأن الجامعة (معقل للفكر الإنساني في أرفع مستوياته ومصدر للاستثمار وتنمية الثروة البشرية وبعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري "ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية" والخلقية والوطنية..).

وفي التقرير فقرات منها: (في مجال تنمية البشر، لا يكون التوجه نحو التعلم والثقافة والتدريب مقصودا به تحقيق أهداف اقتصادية إنتاجية فحسب وإنما يستهدف – كذلك – تهذيب السلوك الإنساني السوي وتأصيله بما يرسخ قواعد الأمن بمفهومه "الديني والنفسي" والاستراتيجي والاقتصادي وبما يعمق القيم والمبادئ.. من خلال مناخ اجتماعي تسوده الديمقراطية وسيادة القانون والإيمان بالله والقيم الدينية الأصيلة).

ومنها (إن الاستثمار في التعليم والثقافة يخدم.. ليس فقط عن طريق نوعية أفضل من الخريجين والعاملين بل أيضا عن طريق إعداد مواطن "متدين محب لوطنه، عربي أفريقي مصري".. وتلك هي السمات التي تنشدها في الإنسان المصري).

وفي أواخر التقرير أعلنت أن شباب الجامعات يتعرض (لمختلف التيارات الثقافية الوافدة من الخارج ومن ثم فإن اللجنة ترى تكثيف الأنشطة الثقافية "والدينية" والفنية والأدبية والرياضية.. إلخ.. كما توصي اللجنة المجلس الأعلى للجامعات بأن يتجه في هذا الصدد إلى الدراسات التي قامت بها المجالس القومية المتخصصة وما جاء بتقارير مجلس الشورى.. كما توصي بأن تتاح من خلال المرحلة الجامعية فرص الاستزادة من دراسة اللغة العربية.. أما من حيث الثقافة الإسلامية فإن اللجنة توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما أوصى به المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا من تقرير مادة الثقافة الإسلامية كمادة أساسية على طلاب الجامعات المصرية وفي جميع الكليات..).

المبحث الرابع

اهتمام المجالس القومية والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية وغيرهما بتعليم الدين والتربية واللغة العربية

١ – يقول تقرير أكتوبر/ يوليو ١٩٧٩ – ١٩٨٧م للمركز القومي عن واجب الدولة نحو القرآن:

(إن واجب مصر في دولة العلم والإيمان أن تحتفظ بدورها القيادي، وزعامتها في هذا الشأن.. وهي كدولة حضارية ذات تاريخ عريق مسئولة عن ذلك أمام أبنائها وأمام الأجيال في العالم الإسلامي، وأمام الله الذي ائتمنها على كتابه وشريعته، وجعل حفظ القرآن خصوصية من خصائصها):

ويقول تحت عنوان: "الثقافة الإسلامية لطلاب الجامعات)

(.. ومن هذا المنطلق عقدت شعب التعليم معا عدة اجتماعات.. وأجرى المجتمعون حوارا صريحا حول التربية الدينية في مؤسسات التعليم ومراحله إيمانا منهم جميعا ورغبة في تعميق العقيدة والشريعة في نفوس جيل الغد المرتقب..).

٢ – وفي تقرير يوليو ٨٠/ ١٩٨١ كانت التوصيات خاصة بتدريس اللغة العربية وتدريب مدرسيها.

٣ – وفي تقرير المجلس القومي للفنون والآداب والإعلام ٨١/ ١٩٨٢م بعنوان (الثقافة والتربية الدينية) جاء أن الدين كان (وعاء الحياة للمصري القديم وثقافته العسكرية والفنية. وظل الدين بعد اعتناق مصر للمسيحية حاميا لتراثها وثقافتها) وأن الأزهر (كان على مدى ألف عام معقلا للعقيدة الإسلامية المسحة، ومركزا للصمود ضد الصليبيين وضد الاستعمار الحديث..) وتلت ذلك التوصيات بالتكامل بين الثقافة والتربية الدينية. وانتهى بعد تسبيب مستفيض إلى قوله (ليس من الصواب أن يظن أنه أنه يمكن أن ننشئ اليوم نهضة أو نحقق تقدما، أو ننجح في تنمية وعينا القومي الصحيح إن أخطأنا التوفيق في التمكين للقيم الروحية والمثل العليا).

٤ – وفي مطبوع للمجلس القومي للتعليم والبحث العلمي في سبتمبر ١٩٨٦/ يونيو ١٩٨م تحت عنوان (دور الأزهر في محو الأمية الدينية وفي تكوين الشخصيات الإسلامية) نعي ما سماه "الأمية الدينية" والتطرف الفكري، والتعصب الديني، ونبه على أن المناخ العام والطريقة

التي تستخدم في الأداء لم تحقق الأداء المنشود في تعميق القيم الدينية وترسيخ المبادئ السامية لتصبح سلوكا للتلاميذ.

٥ – وفي الدورية السادسة ٨٧/ ١٩٨٩ وردت توصية بأن يخصص لكل مادة أستاذ.

٦ – وفي عام ١٩٩٣م أجملت لجنة خاصة في تقرير اعتمده المجلس القومي للتعليم توصيات السنوات السابقة وزادتها بما يناسب لانعقاد مؤتمر للتعليم، وتبدأ بزيارة كم النصوص الدينية، وزيادة ربط الموضوعات بواقع الحياة، وزيادة حصة في الحلقة الأولى وفي التعليم الثانوية، وقدمت توصيات في شأن الكتاب المدرسي والمعلمين وطريقة التدريس، وأوصت بالاهتمام بالمصلى وإقامة الشعائر، والمكتبات، والتزام الحشمة والوقار، واقترحت إدخال الثقافة الدينية في البرامج الجامعية والمعاهد، وتوحيده في المقرر، وتعيين مشرف، وألحقت بتقريرها ملحقا عنوانه (تعليم الدين والتربية الدينية) من ١٤ فقرة.

وكل ذلك زيادات في الكم والكيف، وفي الطريقة، وفي الإشراف.

ثانيا: اهتمام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية:

اهتمت بحال التعليم الديني على مستوى الأمة لجنة التعريف بالإسلام في هذا المجلس بعد استشهاد الرئيس السادات، حيث أصبحت الأمية الدينية داء بلا دواء، وانتهت اللجنة إلى اختيار لجنتين منها لتقديم المقترحات المنجحة في هذا المجال، إحداهما للتعليم العام، والثانية للتعليم الجامعي.

وظهر للجنة الأولى أن في "المقررات التعليمية" نقصا يحتاج إلى المبادرة بملء "الفراغ"، فهي لا تقدم إلا تفاريق متناثرة لا تبلغ الغاية المرتجاة من تعليم الدين أو التربية عليه، وإنما يبلغ الغاية.

أ- أن يمثل منهج التربية الإسلامية تصورا كاملا للتكوين النفسي والفعلي للتلاميذ يمثل الإيمان بالله تبارك وتعالى خالقا رازقا إليه يرجع الأمر كله.

ب- أن يعني المنهج بالقرآن الكريم من حيث سيرته وتاريخه ونزوله وتفسيره، والقضايا التي شملها، وكيف آمن به الناس من كل الأجناس؛ ليكون عند التلميذ إحساس عميق به، وأنه من عند الله، وأنه خاتم كتب السماء.

ج- أن تكون الصورة التي يقدمها المنهج لرسول الله عليه الصلاة والسلام على نحو يملأ التلاميذ بحب النبي وتقديره والإعجاب به، واعتباره المثل الأعلى بعرض سيرته ومواقفه في السلم والحرب، وسمو خلقه على النحو الذي صوره القرآن الكريم.

د- أن ترسم مناهج التربية الإسلامية بوصفها مناهج حياة في المعاملات والعلاقات الاجتماعية تملأ القلوب بمنهجها النظري والتطبيقي في الحياة العامة والخاصة.

أما اللجنة الثانية وهي لجنة الدراسة الجامعية فقدمت اقتراحات بمقررات تناسب التعليم في الجامعات تحت عنوان (الإسلام والحضارة الإسلامية) وهو منهج مكثف رأت اللجنة أنه يكفيه سنتان، ويشمل: (الإيمان – الرسالة المحمدية والقرآن الكريم – مصادر التشريع – الفقه والمعاملات والعبادات – الحضارة العلمية والتطبيقية من علوم وفنون، يمهد لها بالتعريف بخصائص الإسلام والحقوق التي جاء بها للعالم من أخوة ومساواة وعدل وشورى وتكافل وحفاظ على غير المسلمين، وحث على المسلم والتعليم).

واعتمدت اللجنة العامة التقريرين في عام ١٩٩١م.

ثالثا: إلى حوار تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى قدمت لجنة الشئون العربية والأمن القومي بالمجلس ذاته في العام ذاته ١٩٩٣م تقريرين عن مكافحة الإرهاب أهابت فيهما بوزارة "التربية" والتعليم أن تراجع الأمر لتزيد الأمة علما بدينها.

رابعا: قدم مركز بحوث الشرطة – وفيه عشرة لواءات، منهم ثلاثة مساعدين للوزير – تقريرا من نيف ومائتي صفحة بين أن قصور التعليم الديني في المعلومات وفي التطبيقات مصدر من المصادر لما نعالجه من كوارث، وأجريت البحوث على نيف وألفي تلميذ و"مدرس" وطالب التقرير بتصحيح الأوضاع.

خامسا: في وزارة التخطيط، ظهر إجماع المسئولين في مؤتمر من المفكرين رأسه نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط، فيه نخبة من العلماء في التربية والاجتماع والاقتصاد أشاروا إلى أن في "قيم التربية الدينية" العلاج لتصحيح الانحراف في الشباب (٣٤٤).

---

(٣٤٤) ملحق صحيفة الأهرام يوم الجمعة ٢٧/ ٥/ ١٩٩٤م.

المبحث الخامس

الفراغ الديني

١ – نشرت مجلة الأزهر عدد ربيع الآخر ١٤١٤هـ/ أكتوبر ١٩٩٣م.

جاء في خطاب للسيد رئيس جمهورية مصر العربية احتفالا بذكرى المولد النبوي الشريف ١٢ ربيع أول سنة ١٤١٤هـ وصف رسالة الإسلام بأنها:

(عالجت التخلف الفكري والعلمي علاجا جذريا ناجعا، حيث أقام دعوته على الفكر الصحيح والعلم النافع، الفكر الذي يتأسس على إعمال العقل، واستشراف الحق، والبعد من الأوهام والتبعية والتقليدية..).

وأهاب بالسامعين (أن يبدءوا باليوم قبل الغد في العمل على صحوة أمتنا بالقيم السامية والقواعد الصحيحة لديننا الحنيف، وان في هذه القيم صلاحا لأحوالنا، وضمانا لاستعادة مكانتنا، واسترجاع قوتنا).

٢ – في العدد ذاته في المجلة كلمتان لفضيلة شيخ الأزهر.

الأولى كلمته في المؤتمر وفيها قوله: (إن الحضارة الإسلامية ليست للذكرى والتاريخ، بل هي لليوم والغد وما بعد الغد..).

(وهي التي غرست في الدنيا حضارتها الحالية).

وفي حوار مع فضيلة الإمام الأكبر أوردته المجلة قوله:

(إن المسئولية على نطاق الأسرة قد وهنت عراها، فقد انصرف الأبوان عن التربية الصحيحة لمن في مسئوليتهما.. كما أن المسئولية المدرسية انعدمت أو كانت تنعدم..) والعلاج أن تعود المسئولية والمساءلة عليها.. وذلك لا يتأتى إلا بالتربية الصحيحة في نطاق أحكام الإسلام الذي أوصى بألاخذ بأسبابها منذ أن يكون الوليد أهلا للتربية..).

وقال تحت عنوان "الفراغ الديني".

(إنه لاشك أن هناك فراغا دينيا لدى شبابنا.. بل لدى بعض الكبار من الناحية التطبيقية الدينية – والإسلامية بوجه خاص – والمدارس تخلو مناهجها التعليمية من أي قدر مفيد في هذا

الشأن، وإن المدارس من الابتدائي حتى نهاية المرحلة الثانوية لا تؤهل شخصا مثقفا بثقافة مناسبة من الناحية الإسلامية ليعرف ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وهو الحد الأدنى للثقافة الإسلامية "ثم نأتي إلى الدراسة العليا والعالية"، فهي لا شأن لها بهذا إطلاقا مع أن الجامعات بها الشباب المتطلع والمستعد للمستقبل، والذي يتاح له قدر أكبر من الحرية الشخصية والفكرية، والاختلاط بين الجنسين، ومع ذلك فنحن نهمل زرع أسس التحصين ضد الانحراف بكل صوره في عقول الشباب).

وتحت عنوان: "أين دور الإعلام" قال:

(التعليم شق فيما ذكرنا ولكن الشق الأهم أو الأخطر هو الإعلام، وأنا أتساءل أين دور الإعلام في نشر الفضائل والسلوكيات الإسلامية والأخلاقيات وإشباع حاجة القراء، من الثقافة الإسلامية الرفيعة المستمدة من تعاليم الدين الصحيح غير المحرف أو المفسر حسب الأهواء).

وأضاف: (إن ما تقدم عبر هذه الوسائل الإعلامية جرعات ضئيلة للغاية، تتوه وسط زحام المنوعات الأخرى التي تغلب وتشد الانتباه أكثر).

وقال: (أين الصحافة اليومية؟ إنها تقدم صفحة أو أقل كل يوم جمعة، وفيها كلام معاد ومكرر.. ومع ذلك تجد المواد الأخرى في الصحيفة هي الغالبة..).

وفي مجلة الأزهر عدد صفر ١٤١٤هـ/ أغسطس ١٩٩٣م:

سئل شيخ الأزهر: هل غياب الأزهر عن الساحة سبب للفراغ الديني؟

فأجاب: (الذين يأخذون معلوماتهم عن وسائل الإعلام مقصرون في مهمتهم، فالأزهر لا يتابعه الإعلام، والإعلام لا ينقل خطوات الأزهر، ولا ما يعمله الأزهر..).

قال المحرر: معنى ذلك أنكم لا توافقون على أن هناك فراغا دينيا؟.

وأجاب: (الفراغ الديني موجود في مناهج التعليم، وليس في واقع الحياة بإطلاق، واقع الحياة بإطلاق، واقع الحياة أن العلماء يقومون بواجبهم في كل مكان، ولكن الفراغ الموجود فعلا هو في مناهج التعليم من الحضانة إلى الجامعة).

ضعف تعليم اللغة العربية:

واللغة العربية لغة القرآن، وقوام القومية العربية المنصوصة في المادة الأولى من الدستوري في التعريف بمصر، أنها جزء من أمتها العربية وفي المادة الثانية أن اللغة العربية لغتها الرسمية. وللغة العربية خصيصتان:

أولهما: أنها قدمت دينا يدين به الآن واحد من كل أربعة من بني الإنسان.

وثانيتهما: أنها الأولى بين مقومات الشعوب العربية، فهي لحمة جامعة، بمثل ما أصبحت اللغة الألمانية هي الأساس لتوحيد الشعوب التي تألفت منها ألمانيا في القرن التاسع عشر، ويقول فلاسفتها: (إن اللغة تلازم الفرد في حياته، وتمتد إلى أعماق كيانه، وتبلغ أخفى رغباته وخطواته، إنها الرابطة الوحيدة الحقيقية بين عالم الأجسام وعالم الأذهان).

واللغة العربية هي اللغة التي ترجمت كتبها أوربة لتقيم على أساسها نهضتها في العصور الحديثة، وكل وهن يطرأ على اللغة العربية يطرأ على العرب والمسلمين.

ومن المستشرقين بروكلمان يعلن بصراحة: (يفضل القرآن بلغت اللغة العربية من الاتساع مدى لا تكاد تعرفه أي لغة أخرى من لغات الدنيا، والمسلمون جميعا مؤمنون بأن العربية هي وحدها اللسان الذي أحل لهم أن يستعملوه في صلواتهم، وبهذا اكتسبت اللغة العربية في زمان طويل مكانة رفيعة فاقت جميع لغات الدنيا الأخرى التي تنطق بها شعوب إسلامية).

المبحث السادس

التدريس المطلوب للغة العربية والدين والتربية الدينية

أنزل الله تعالى القرآن عربيا على رسول عربي، فأقام الدين والدولة على اللسان العربي وكفل الله لدينه الانتصار، وفي كل جيل تظهر في القرآن كنوز غضة يدخل بها الناس في الإسلام، ومن ثم يتعين الدفاع عن اللغة والدين والتربية الدينية في وقت واحد.

ولقد أصيبت اللغة الآن بما يبدو جليا لمن يقرأ ويسمع، حتى الخط العربي تدهور، والنطق العربي للألفاظ صار أدعى الدواعي للتصحيح، والهجاء والنحو مثله، وفي حين تفرض الحضارة الغربية لغاتها على الشعب نجد أصحاب العربية في سبات عميق.

والواجب أن يتولى مدرس متخصص تحفيظ القرآن وشرح مقاصد الإسلام يساعده آخرون، للتربية الدينية غير مدرس اللغة، فكل منهما مادة أساسية والتربية الدينية لها دروسا بمستواها الرفيع.

وإذا ساغ الجمع بين تدريس الدين وبين التربية عليه لمدرس واحد فإضافة تعليم الدين والتربية عليه إلى تعليم اللغة العربية فوق مقدور رجل واحد.

والقرآن أول علوم الإسلام، وتحفيظه لا يكون إلا ممن يحفظ بعضه ويجيد قراءته ونطقه، والسنة تطبيق للقرآن، وهما مصدرا الشريعة، ومن الواجب أن يكون بكل معهد وظيفة لمن يحفظ القرآن ولمن يشرح السنن.

وكما يجب تعليم أجزاء من القرآن بتمامها في مراحل التعليم يجب تربية النشء على ما يتعلمه من القرآن والسنة والتراث الإسلامي والسيرة والتاريخ.

ويتعين أن يكون للخط العربي درس خاص، ولتحسين النطق العربي منهج متكامل.

المبحث السابع

تدريب المعلم

لزاما علينا إلى جوار العملية التعليمية تدريب المعلمين للدين والتربية الدينية واللغة العربية على إتقان ما يعلمونه على أيدي أساتذة أكثر إلماما وخبرة، يتكون منهم جهاز مستقبل للتدريب.

وقد يكفي في التدريب "الآن" أمران:

الأولان: هو إعادة تأهيل المعلمين بثقافة دينية متكاملة ويمكن البدء بتدريس المقرر الذي سيتولاه المعلم في العام الدراسي في كتاب مفصل ترتفع به ثقافته قبل أن يتولى تدريس فحواه في حصص التدريس.

الثاني: إعادة ثقة المعلم بنفسه وواجباته نحو وطنه ودينه والأمة الإسلامية، وبدوره المرجو في تنشئة الأمة [٣٤٥].

---

(٣٤٥) الأرض العربية مهبط الرسالات لسبقها الحضاري بآلاف السنين، واقتدارها على الاستمرار، وهي في التاريخ مهبط للأنبياء من إبراهيم ولوط إلى يوسف ويعقوب وإسحاق والأنبياء من قومه إلى السيدة البتول إذ جاءت إلى مصر بابنها تحميه، وأعزت مصر الديانات، فمنها من آمن بموسى قدام فرعون، ومنها كانت أعظم ملحمة في تاريخ المسيحية لاستشهاد ١٤٠ ألفا من شهدائنا بأيدي الرومان. ولذلك رطت تاريخا (القبطي) بتاريخ الشهداء. ولما ضرب الله فيه مثلا للمؤمنين قال تعالى: في آخر سورة التحريم: **﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا اِمْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنْ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (١١) وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾** (الآيتان ١١ و١٢).

ووصية رسول الله بمصر تلقي على مصر تكاليف منذ دخلت في الإسلام، لا تقدر على النهوض بها إلا بالإتقان والإحسان.

١ – في مصر عبد الله – تعالى – قبل أن يعبد في غيرها بآلاف السنين. ومعابدها وأهرامها ومصاطبها شهود عيان.

٢ – وذكر للقرآن مصر كدولة، ولم يذكر غيرها في العالم كذلك.

٣ – وذكر مصر في سيناء بضع عشرة مرة.

٤ – وأقسم الله تعالى بطور سيناء مرتين.

وإن بلدا هذا مكانه وهذا شأنه لبلد مرجو للحضارة عامة وللأمتين الإسلامية والعربية خاصة.

جاء في كتاب (مصر في عصر محمد علي) للرافعي (بينما كان الحصار مضروبا على عكا سئل إبراهيم باشا: إلى أي مدى ستصل فتوحاته إذا تم له الاستيلاء على عكا؟ فقال ما معناه: إلى مدى ما يتكلم الناس وأتقاهم باللسان العربي). وبهذا ولدت

القسم الثاني

فرع في التكامل الاقتصادي العربي

المبحث الأول

في التكامل الاقتصادي

في سنة ١٩٤٥م وقعت الدولة العربية اتفاقات ملحقة بميثاقها لإقامة تعاون اقتصادي ودفاع مشترك؛ إيمانا منها بأن الجامعة لا تقوم – أو تدوم – إلا بوحدة اقتصادية، ودفاع مشترك يمكن توسيع دائرته.

ووافق مجلس الجامعة عليهما في ١٢ أبريل سنة ١٩٥٠م وتم توقيعهما من قبل مصر والجمهورية السورية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة المتوكلية اليمنية بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٥٠م وانضافت المملكة العراقية بتاريخ ٢/٢/ ١٩٥١م والمملكة الأردنية بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٥٢م وتتابعت التوقيعات لإنشاء مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة عليها في ٣/٦/ ١٩٥٧م وتتابع التوقيع عليها من ١٣ دولة. ونصت الاتفاقية على حرية انتقال الأشخاص، ورءوس الأموال والسلع، والإقامة، والعمل، والنقل والتملك، وتوحيد الجمارك، وسياسة الاستيراد، والسياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والتشريع الاقتصادي، وإنشاء "الوحدة الاقتصادية" وأرفق بالاتفاقية مرفق رقم (٤) عن السوق العربية المشتركة (رغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي) وصادق عليها مجلس الوحدة الاقتصادية في ١٢/٨/ ١٩٦٤م – هكذا تمت لنا أداة الازدهار الاقتصادي، ولكنها لم تستعمل.

وعلى مدى خمسين عاما مضت تتنادى الأمة لتنفيذ هذه الاتفاقات وكأن النداء همس في صحراء. ولو بدأ التنفيذ من سنوات لاتسعت الدائرة وشملت بلادا إسلامية غير عربية [٣٤٦].

"القومية العربية" في العصر الحديث، وناهضتها إنجلترا فجمعت دول أوربة في معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ لتصفي جيوشه قبل أن يموت ثم يحتل جيشها مصر سنة ١٨٨٢ ليؤخر نهضتها نصف قرن!.

(٣٤٦) الدول الإسلامية في آسيا: أندونيسيا – ماليزيا – بنجلاديش – باكستان – إيران – أفغانستان – تركيا – السعودية – الكويت – اليمن – الإمارات – قطر – البحرين – سورية – الأردن – فلسطين – لبنان. في

وما يزال عدد دول الجامعة يتزايد، وما تزال – على نموها ونضوج سياساتها وتحالف الأكلة عليها من قريب أو بعيد – عاجزة عن الاتفاق على دفاع مشترك، أو وحدة اقتصادية أو سوق مشتركة [٣٤٧] في حين تتجمع دول العالم – كبرى وصغرى – وتتحد للدفاع والاقتصاد، مع أن تجاريب دول الجامعة أكثر إلحاحا عليها للدفاع المشترك، ولتوحيد الاقتصاد، وإقامة السوق المشتركة.

أفريقية: مصر – السودان – الصومال – جيبوتي – ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – تشاد – النيجر – مالي – السنغال – غانا – غينيا – جزر القمر – جزر الرأس الأخضر – أريتريا – نيجيريا – بنين – ساحل العاج – سيراليون – فولتا العليا – الجابون – الكاميرون.

في أوربا: البوسنة. يضاف إليها دول الكومنولث في روسيا السابقة.. والأقليات في كل من: الهند والصين عشرات ملايين، وفي أمريكا ملايين.. والأقليات فيما عداها ليست قليلة، وليس في العالم قارة من القارات تخلو من المسلمين.

(٣٤٧) في أول أعداد مجلة اتحاد الجامعات العربية سنة ١٩٩٤م كتب الدكتور/ جعفر عبد السلام نائب رئيس جامعة الأزهر ورئيس مركز الاقتصاد الإسلامي، مقالا عن السوق العربية المشتركة بين فيه (أن العامل الأول للوحدة والتكامل بين الأمم الإسلامية عامل ديني ومعنوي وتاريخي يتصل بوحدة الدين والإقليم وترابط الأطراف والأهداف: وبالإقليم ٧٠% من المخزون العالمي من البترول كما أن فيه من التنوع ما يتكامل به اقتصاده في إطار مجتمع واحد أو على الأقل "سوق مشتركة" لا تتأثر بالعوامل السياسية أو الحدود الجغرافية المصطنعة. وأنه (يجب ألا ننسى أن هناك العديد من المعوقات التي تقف في وجه هذا التكامل. فالأنظمة السياسية التي أقيمت فيه تحول دون إتمام الكثير من العمليات؛ لأن الاتحاد والتكامل من شأنه تفتيت الحواجز والتشبث بالسيادة وزيادة الإحساس بأن الحدود والحواجز السياسية مصطنعة مما يؤدي في النهاية إلى تغيير في موازين القوى الحاكمة وتحطيم مراكز النفوذ التي تستفيد من التجزئة والتفتيت.. والواقع أن التحدي الحقيقي لقيام السوق والتكامل يتمثل في القوى الدولية الاقتصادية المرتبطة بنا..).

وأشار البحث إلى قرارات المؤتمر الثاني عشر لوزراء خارجية الدول العربية في نوفمبر سنة ١٩٨٠م بإنشاء سوق إسلامية مشتركة والبدء في تنفيذ برامج لتحرير التجارة لتحقيق تعاون أوثق بين الدول الإسلامية وإلى قرارات مؤتمر القمة في أنقرة ١٩٨٠م ومكة ١٩٨١م والقرارات الوزارية في عامي ١٩٨١ و١٩٨٢م وإلى دراسات د. عبد الرحمن يسري أستاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية عن مراحل التكامل الاقتصادي ود. صلاح الدي زين الدين عن السوق المشتركة الإسلامية، والأستاذ أبي الحسن علي صادق عن التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وكلها مقدمة للندوة التي اجتمعت في "مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر".

وفي سنة ١٩٥٨م اتحدت مصر وسوريا فحملتنا رايات "الجمهورية العربية المتحدة"، وفي عام لاحق تقدم إليها ممثل (للثورة العراقية) يتكلم باسم الإقليم الشرقي للجمهورية العربية المتحدة طالبا الانضمام إلى إقليمي الجمهورية المتحدة الشمالي (سورية) والجنوبي (مصر).

ثم انفصلت سورية سنة ١٩٦١م بدسائس الاستعمار وبقيت مصر أعواما عشرة محتفظة باسم "الجمهورية العربية المتحدة" حتى عاد إليها اسمها في دستور ١٩٧١م.

ولم تتعظ دول العرب أو الدول الإسلامية بما حدث من اتحاد دول كانت تتذابح مرة كل ربع قرن في هذا القرن، وهي دول بينها وبين بعضها آلاف الأميال، واختلاف في اللغة أو الجنس أو المذهب الديني، أو التقاليد، وإنما تجمعها روابط المصلحة، وحاجات النماء.

ولقد نادى مجمع الفقه الإسلامي بجدة في قراره بتاريخ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٥هـ/ فبراير سنة ١٩٨٨م نداءه الذي أوردناه من قبل.

المبحث الثاني

توصيات عامة

في ختام هذا الفصل نقدم بعض توصيات على مستوى الأمة الإسلامية أو العربية، وأخرى خاصة بمصر: يسبقها دائما إعداد الأمة للنهضة الإسلامية بتربية دينية توجب الإيمان الصادق والتكافل وأمانة الأداء، وترفع مستوى الفرد عقليا ونفسيا ليدرك الواقع من حوله، وليسهم في تحقيق آمال بلاده.

أولا: فيما يتعلق بالأمة العربية والإسلامية فالواجب الآن:

١- تهيئة البنية الأساسية لهذه النهضة بإعادة الانسجام بين عقيدة الأمة وسلوك المجتمع ومعاونة الدول لتستجيب الشعوب إلى التنظيم الجديد.

٢- إنفاذ الاتفاقيات الخاصة بدول الجامعة العربية بالدفاع المشترك والوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة والوحدة الجمركية إلى آخر ما أشرنا إليه من قبل. ولا بأس في التدرج.

٣- تطبيق التكليف المالي في فرائض الدين، وهو الزكاة والتحاض على الصدقات.

٤- استثمار الفوائض التي تحتفظ بها الدول الإسلامية بعيدا عن أرض الإسلام دار استعمالها في داخل أرض الإسلام بدلا من استثمارها في الخارج، أو بعيدا من ميزانية الدولة.

٥- العزم الصادق على التنمية الشاملة للمجتمع وللحكومات بإصلاح أنظمة التربية والتعليم والاقتصاد والإدارة والمؤسسات العامة والخاصة، والتصدي للآفات الاجتماعية الوافدة من الخارج، أو من داخل المجتمعات أو الفئات لتكوين أمة واحدة، أمرها شورى بين أفرادها وحكوماتهم.

٦- إنشاء جهاز في المؤتمر الإسلامي، وآخر في الجامعة العربية، يختص بمتابعة النشاط المطلوب يقدم تقريرا سنويا عن حالة شعوب الأمة وجهود الدول بملاحظاته واقتراحته.

ثانيا: في خصوص مصر تظهر لنا أمور:

١- تهيئة الأذهان إلى أن الاقتصاد الناجح حاصل عوامل متعددة ناجحة في مجتمع متوازن، يحق الحق ويؤدي الواجب ويقبل على العمل والتكافل كما يأمر به الدين.

٢- تعمير مصر لصحرائها ظاهرة من ظواهر النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضافر عليها جهود الدولة والأفراد، ويمكن إحصاء مليون فدان فيها مشروعات إصلاح الآن وفي الطريق غيرها، كما تمتد يد العمران إلى حيث يتوفر الماء فتقام المدن الجديدة وليس ضروريا لها مساحات زراعة كبيرة، بل يراعي تأمين المواصلات وإيجاد وسائل العمل.

٣- لم تبح صحراء مصر أو بحارها بأسرارها كاملة للآن (٣٤٨).

والنشاط المتنامي للبحث عن الغاز والبترول ما يزال في بداياته يجري في مواقع قليلة محصورة.

٤- وعلى مصر واجبات خاصة بسيناء. وهي "البقعة المباركة" في القرآن. قال الله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَاراً قَالَ لأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنْ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ (٢٩) فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِي الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنْ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٣٠)**﴾ (٣٤٩). وبها إقليمان متكاملان كالدولة المتكاملة، وفيها بشريات فجر طالع من زراعة وتجارة وصناعة وتعدين ومواهب وفنون وخدمات.

٥- والمؤكد الآن أن مئات الآلاف من الأفدنة تكفيها مياه الواحات لإعدادها للزراعة، ولا ينقصها إلا إقبال أهل الوادي على الواحات، وإنشاء صناعات أو مزدرعات حيثما يتوافر الماء إلى آجال معقولة لمن يعمرونها بمعاونة الحكومة حتى تشتد سواعدهم.

٦- وقد تمت في بعضها تجارب ناجحة ومبشرة من بضعة عشر عاما في غير موقع كالعوينات، وعلى شواطئ بحيرة السد العالي. وفيها وفي أمثالها يمكن تخصيص إنتاج للتصدير سليم من الآفات، طبقا لخطط موضوعة.

---

(٣٤٨) في صحيفة الأهرام ١١/ ٩/ ١٩٩٤م جاء ما خلاصته: أن خبراء مصريين مختصين بإعادة توزيع السكان في مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في المدة من ٥/٩/ ١٩٩٤م إلى ١٢/ ٩/ ١٩٩٤م "ذكروا أن بالصحراء الغربية لمصر ٥٣ مليون فدان صالحة للزراعة وأن المياه لها خزانان الخزان النوبي، وبحيرة السد العالي. وأن من معادن مصر البترول والحديد. ومن الطاقة الكهرباء وتوليدها عن طريق الرياح، وأشعة الشمس. وأن للسياحة جاذبية في البحرين.

(٣٤٩) سورة القصص: الآيتان ٢٩، ٣٠.

٧- والبحران الأبيض والأحمر كالصحراء مصدر مماثل، فيهما الغاز أو البترول أو المعادن واستغلال وسائل المواصلات بين القارات، وفيهما غذاء لا يطعم الشعب منه الآن إلا القليل، ومصر تمتاز بآلاف الأميال من شواطئ البحار والبحيرات، ويتعين أن تستكثر من أساطيل الصيد للغذاء، وللتصنيع وللتصدير ومن وسائل الاتصال التجاري بين القارات.

٨- والكثرة الكاثرة من عدد السكان شباب قادر على تحقيق آماله إذا صلحت تربيته في أسرته وتعليمه في مدرسته وتوجيهه بأيدي رجال أمناء.

٩- في إبان إعداد الطبعة الحالية لهذا الكتاب أعلن السيد رئيس الجمهورية – وبدأ تنفيذ – ما يطلق عليه الآن (مشروع القرن الحادي والعشرين) بمصر. وهو إنشاء دلتا جديدة عند خزان السد العالي بأسوان بشق قناة تنقل مياه النيل إلى الواحات المترامية الأبعاد في الصحراء وتصب بقايا الماء في البحر الأبيض. وهو مشروع يروي نو مليوني فدان من الأرض الصالحة للزراعة ويقيم حضارة في أرض الصحراء، بما فيها من معادن وبترول وزراعات ومؤسسات تلائم الجو والتربة. وقد تلقته المؤسسات الدولية بترحاب يليق به.

١٠- مصر أقدم وأدوم دولة في التاريخ، والدولة معناها الإدارة. وإصلاحها يجب أن يبدأ من داخلها بترقية المواهب لملايين الموظفين الحاليين واستعادة القيم التي تتضاءل منذ قيام الحرب العالمية الثانية.

لقد كان انتصار مصر في العاشر من رمضان ١٣٩٣هـ/ ٦/ ١٠/ ١٩٧٣م إيذانا بأن تستمر مصر في دورها الذي قدرته السماء لأمة رفعت أهرامها على هضبة القاهرة، كأنما تخرج قلبها في اتجاه السماء، تستبق إلى الترحاب بالأنبياء – وهي إذ تشق قناتها في العصر الحديث، تفتح في أرضها طريق الرخاء لها ولكل العالم، ﴿ **وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ** ﴾ (٣٥٠).

(٣٥٠) سورة الحج: الآية ٤٠.

مراجع الكتاب

١- القرآن الكريم.

٢- التوراة والإنجيل.

٣- مجمع البيان – تفسير الطبري.

٤- التفسير المنتخب – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٥- جامع الأحاديث – السيوطي.

٦- إعلام الموقعين – ابن القيم.

٧- كتاب الصحابة – محمد يوسف الكندهلوي جزءان ١ – ٢.

٨- الشرق الأدنى القديم – د. عبد العزيز صالح.

٩- مصر في القرآن والسنة – د. أحمد عبد الحميد يوسف – دار المعارف.

١٠- الفقه الإسلامي أساس التشريع – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

١١- نحو تشريع للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامي – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – عبد الحليم الجندي.

١٢- القرآن والمنهج العلمي المعاصر – عبد الحليم الجندي – دار المعارف.

١٣- في السيرة النبوية – عبد الحليم الجندي – دار المعارف.

١٤- أحمد بن حنبل – عبد الحليم الجندي – دار المعارف.

١٥- الإمام جعفر الصادق – عبد الحليم الجندي – دار المعارف.

١٦- تراث الإسلام – ترجمة لجنة من الجامعيين.

١٧- تراث الإسلام – شاخت وبوزورث.

١٨- العرب عنصر السيادة في القرون الوسطى – د. محمد بن أحمد الصالح. مقدم لمؤتمر التوحيد الإسلامي في الخرطوم.

١٩- فقه السنة – الشيخ سيد سابق جزء ٣.

٢٠- القانون التجاري – د. محمد صالح.

٢١- دور الزكاة في المشكلات الاقتصادية – د. يوسف القرضاوي. (قراءات في الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز).

٢٢- السوق المشتركة – د. جعفر عبد السلام (العدد الأول لمجلة اتحاد الجامعات الإسلامية).

٢٣- مصادر الحق في الفقه الإسلامي – د. عبد الرازق أحمد السنهوري.

٢٤- عبد الرازق السنهوري من أوراقه الشخصية – د. نادية السنهوري، ود. توفيق الشادي.

٢٥- نظام النفقات – الشيخ أحمد إبراهيم.

٢٦- الاكتساب (تحقيق د. سهيل زكار) محمد بن الحس.

٢٧- الخراج لأبي يوسف.

٢٨- الأموال – عبيد القاسم بن سلام.

٢٩- التوزيع – د. رفعت العوضي.

٣٠- التراث الاقتصادي للمسلمين – د. رفعت العوضي.

٣١- أصول الاقتصاد الإسلامي – أمين مصطفى عبد الله.

٣٢- المسلم في عالم الاقتصاد – مالك بن بني.

٣٣- الاقتصاد الإسلامي – د. الجارحي (بالإنجليزية) مجلة جامعة الملك عبد العزيز.

٣٤- الحسبة – د. محمد جعفر – مجلة كلية الشريعة.

٣٥- الحسبة – د. عبد الحليم العيني – مجلة كلية الشريعة.

٣٦- أعمال المصارف – د. غريب الجمال

٣٧- الأعمال المصرفي – د. مصطفى المشري.

٣٨- الشبهات حول الشريعة – عبد الحليم الجندي (بحث مقدم لمؤتمر الرياض ١٩٧٦).

٣٩- حقوق الإنسان في الإسلام – د. عدنان الخطيب (مشروع مقدم لمجمع الفقه الإسلامي بجدة).

٤٠- حقوق الإنسان في الإسلام – د. محمد رأفت السعيد (بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي بجدة).

٤١- إعلان حقوق الإنسان المسلم – إعلان القاهرة ١٩٩٠ لوزراء خارجية الدول الإسلامية.

٤٢- أبو حنيفة – عبد الحليم الجندي – دار المعارف.

٤٣- الإمام الشافعي – عبد الحليم الجندي – دار المعارف.

٤٤- من سماحة الإسلام – وزارة الأوقاف المصرية.

٤٥- من حقوق غير المسلمين – وزارة الأوقاف المصرية.

٤٦- أدب القاضي للماوردي.

٤٧- النبي في القرآن الكريم – فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق.

٤٨- المعاهدات والمهادنات في تاريخ العرب – محمد عبد الغني حس.

٤٩- أهل الذمة – إسحاق موسى الحسيني – (بحث بالمؤتمر التاسع لمجمع البحوث الإسلامية).

٥٠- السيرة النبوية والآثار المحمدية – محمد الزيني دحلان.

٥١- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر – د. سليمان عبد الرحمن الحفيل.

٥٢- الإسلام كبديل – السفير الألماني مراد هوفمان (مركز الأهرام للترجمة).

٥٣- يوميات ألماني مسلم – السفير الألماني مراد هوفمان.

٥٤- الإسلام في عصر العلم – د. محمد أحمد الغمراوي (مطبعة الفجالة).

٥٥- الإسلام والطب الحديث – د. عبد العزيز إسماعيل.

٥٦- دراسة في الكتب المقدسة – د. موريس بوكاي (طبعة دار المعارف).

٥٧- ما أصل الإنسان – د. موريس بوكاي.

٥٨- الموجز في علم الأجنة – د. محمد علي الباز.

٥٩- الإسلام والعلم – د. محمد جمال الدين الفندي.

٦٠- أعمال (المؤتمر العلمي الأول لإعجاز القرآن – إسلام أباد. باكستان).

٦١- أعمال (هيئة الإعجاز العلمي للقرآن والسنة بجدة).

٦٢- أعمال (رابطة العالم الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد).

٦٣- أعمال (هيئة الإعجاز العلمي القرآني بالمؤتمر المنعقد بموسكو ٣/١٧/ ١٤١٤هـ).

٦٤- محاضرة ولي عهد إنجلترا (تشارلز) في جامعة أوكسفورد – مجلة الأزهر – رجب ١٤١٤هـ/ يناير ١٩٩٤م.

٦٥- مجموعات مؤتمر الطب الإسلامي بالكويت.

٦٦- ﴿ **خَلَقَ الإنسَانَ مِنْ عَلَقٍ** ﴾ د. رشاد الطوبي (دار المعارف).

٦٧- مذكرة الأستاذ المستشار محمد بدر المنياوي لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر عن مؤتمر السكان بالقاهرة – سبتمبر سنة ١٩٩٤م.

٦٨- كتاب وزارة الإعلام المصرية (الهيئة العامة للاستعلامات) عن المؤتمر الدولي للسكان.

٦٩- الحضارة العربية الإسلامية – د. علي الخربوطلي.

٧٠- الموارد المالية في الإسلام – د. عابدين أحمد سلامة مجلة لدراسات التجارية الإسلامية.

٧١- الإسلام بين الشرق والغرب – علي عزت بيجوفتش.

٧٢- قضايا اقتصادية مصرية معاصرة – د. عبد الرحمن يسري أحمد.

٧٣- الاستشراق في ميزان الفكر الإسلامي – د. محمد إبراهيم الفيومي.

٧٤- نحو تقنين جنائي من الفقه الإسلامي – عبد الحليم الجندي – مجلة هيئة قضايا الدولة سنة ١٨.

٧٥- نظرات في فقه الفاروق عمر بن الخطاب – الشيخ محمد المدني – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

كتب للمؤلف

١- القرآن والمنهج العلمي المعاصر – طبعة دار المعارف بالقاهرة.

٢- في السيرة النبوية – طبعة دار المعارف بالقاهرة.

٣- أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح – طبعة دار المعارف بالقاهرة.

٤- الإمام الشافعي ناصر السنة وواضع الأصول – طبعة دار المعارف.

٥- مالك بن أنس إمام دار الهجرة – طبعة دار المعارف.

٦- أحمد بن حنبل إمام أهل السنة – طبعة دار المعارف.

٧- الإمام محمد بن عبد الوهاب أو انتصار المنهج السلفي – طبعة دار المعارف.

٨- الإمام محمد عبده – طبعة دار المعارف.

٩- الإمام جعفر الصادق – طبعة دار المعارف.

١٠- الشريعة الإسلامية – طبعة دار المعارف.

١١- الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي – طبعة دار المعارف.

١٢- نجوم المحاماة في مصر وأوروبا – طبعة دار المعارف.

١٣- نحو تقنين للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامي – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

١٤- أئمة الفقه الإسلامي – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

١٥- مجموعة مذكرات قضائية (جزءان) – طبعة هيئة قضايا الدولة بمصر.

١٦- توحيد الأمة العربية – طبعة وزارة الثقافة – مصر.

١٧- تطوير التشريعات – طبعة وزارة الثقافة – مصر.

١٨- من أجل مصر (البطل أحمد عصمت) – المطبعة التجارية – مصر.

أبحاث منشورة:

١٩- الشبهات التي تثار حول تطبيق الشريعة – في العصر الحديث – بحث مقدم لمؤتمر الفقه الإسلامي بالرياض سنة ١٩٧٦م – مجلة هيئة قضايا الدولة سنة ١٩٧٨م.

٢٠- الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع – بحث مقدم لمجلس الأمة المصري عند إعداد الدستور سنة ١٩٧١م.

٢١- أثر دعوة محمد بن عبد الوهاب على الدعوات الأخرى – بحث مقدم لمؤتمر جامعة محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٩٧٩م.

٢٢- نحو تقنين جديد للعقوبات من الفقه الإسلامي – بحث مقدم للمؤتمر الثامن لمجمع البحوث بالأزهر. مجلة هيئة قضايا الدولة السنة الثامنة عشرة.

٢٣- تطوير التشريعات في الجمهورية العربية المتحدة – مجلة مصر المعاصرة.

٢٤- نحو قانون للمعاملات من الفقه – بحث بالإنجليزية ألقي في احتفالات مهرجان العالم الإسلامي لندن سنة ١٩٧٦م.

٢٥- نحو مشروع للدستور الإسلامي – بحث ألقي في المؤتمر العالمي للعيد الألفي للأزهر (مارس ١٩٨٣) مطبوعات المؤتمر.

٢٦- بطلان التفتيش بغير إذن قضائي – مجلة المحاماة ١٩٣٣م.

٢٧- تصرفات السفهاء قبل الحجر – مجلة المحاماة ١٩٣٧م.

٢٨- الملكية الفنية – مجلة مجمع الفقه الإسلامي (المؤتمر الإسلامي) – جدة.

٢٩- بيع المتجر – مجلة مجمع الفقه الإسلامي (المؤتمر الإسلامي) – جدة.

رقم الإيداع ٥٨٣٤/ ١٩٩٧

الترقيم الدولي ISBN 977- 02 – 5415- 0

٤٦/ ٩٦/ ١

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع)